موسوعة الأصول النظرية للتفسير البياني

في ميزان القرآن ومنطق البيان

الكتاب الأول

مدخل إلى علم التفسير البياني

تعريف العلم وموضوعه ومرجعيته ووحدته ومناهجه وحدوده وبرنامجه

الخلاصة التنفيذية

يؤسس هذا الكتاب العلم الذي تنتظم تحته موسوعة الأصول النظرية للتفسير البياني. فلا يبدأ من سؤال: ما المعنى المحتمل للآية؟ بل من سؤال أسبق: كيف يعلّم القرآنُ قارئه أن يفسره؟ وما الموازين التي تمنع أن تتحول القراءة إلى إسقاط لغوي أو مذهبي أو فلسفي أو تاريخي؟ ومن ثم يعرّف التفسير البياني بأنه علم ردّ الآية إلى نظام القرآن، وإعادة بنائها في شبكاتها اللفظية والسياقية والمفهومية والسننية والمقصدية، ثم تحرير دلالتها ووظيفتها وحدود تنزيلها.

يقوم العلم على أن القرآن بيانٌ حاكم، وأن وحداته لا تُفهم منعزلةً عن السورة والقرآن كله. فاللفظ القرآني لا يفسر بالمعجم وحده، والسياق لا يختزل في الجملة السابقة واللاحقة، وسبب النزول لا يحصر الدلالة، والرواية لا تحكم القرآن، والمقصد لا ينسخ النص. بل تتكامل هذه الطبقات في نظام علمي يبدأ بالنص وينتهي بالحكم والمآل تحت ميزان القسط.

يفصل الكتاب بين التفسير والتأويل والاستنباط والتنزيل. فالتفسير يحرر ما يدل عليه الخطاب في نظامه، والتأويل يتتبع مآل الدلالة أو ردّ المتشابه إلى المحكم، والاستنباط يستخرج قاعدة أو حكماً من مجموع الأدلة، والتنزيل يحقق مناط الحكم في واقع مخصوص. ويمنع هذا الفصل نقل نتيجة من طبقة إلى أخرى بلا دليل.

يعتمد الكتاب وحدةً تحليليةً مركبة: التعبير القرآني داخل الآية، والآية داخل المقطع، والمقطع داخل السورة، والسورة داخل القرآن، والمفهوم داخل شبكته، والحكم داخل سننه ومقاصده ومآله. ولذلك لا تكون الآية وحدةً معزولةً ولا تكون السورة وعاءً شكلياً، بل نظاماً بيانياً له مدخل وعقد وتحولات وخاتمة ووظيفة في القرآن كله.

يحرر الكتاب شروط المفسر: العلم بالعربية والقرآن ومناهج التحقق وأصول الاستدلال، والقدرة على جمع الآيات وتنقية الروايات وتمييز البيانات من التأويلات، والالتزام بالقسط والتوقف عند نقص الدليل. ولا يمنح المفسر سلطةً فوق النص، بل يجعله شاهداً على مسار استدلاله، قابلاً للمراجعة والتصحيح.

ينتهي الكتاب إلى خطة تشغيلية لبقية الموسوعة، تتكون من المدونة القرآنية، والمصفوفات، والمعجم، والشبكات، والقواعد، والسنن، والمقاصد، والخوارزمية، والأطلس، والنظام الحاسوبي، والتطبيقات السُّورية والموضوعية. وبذلك يصبح الكتاب الأول دستوراً منهجياً يحكم جميع الكتب التالية.

التعريف التأسيسي

علم التفسير البياني هو العلم الذي يحرر دلالة الخطاب القرآني ووظيفته وحدوده من داخل نظام القرآن ولسانه وسياقاته وشبكاته ومقاصده وسننه، ويزن ما يعينه من لغة ورواية وتاريخ وعقل وتجربة بموازين القرآن ومنطق البيان، ثم ينتج تفسيراً معللاً قابلاً للتحقق والمراجعة من غير أن يساوي بين النص وفهم المفسر أو ينقل الدلالة إلى الحكم والتنزيل بلا أصول.

خريطة الكتاب

الرقم	العنوان
الباب الأول	سؤال العلم وضرورة تأسيس التفسير البياني
الباب الثاني	اسم العلم وحدّه وموضوعه وغايته
الباب الثالث	القرآن الحاكم على تفسير القرآن
الباب الرابع	منطق البيان بوصفه منطق التفسير
الباب الخامس	وحدة الخطاب القرآني ومراتب القراءة
الباب السادس	اللفظ والجذر والصيغة والتركيب
الباب السابع	السياق: من الجملة إلى السورة والقرآن
الباب الثامن	الشبكات المفهومية والعلاقات البيانية
الباب التاسع	المحكم والمتشابه والرد إلى النظام
الباب العاشر	التفسير والتأويل والاستنباط والتنزيل
الباب الحادي عشر	مصادر التفسير ومراتبها
الباب الثاني عشر	المأثور والحديث وأسباب النزول
الباب الثالث عشر	العربية والقراءات والبلاغة
الباب الرابع عشر	العقل والعلم والتجربة في التفسير
الباب الخامس عشر	المقاصد والسنن والعاقبة

الرقم	العنوان
الباب السادس عشر	شروط المفسر وأخلاقيات الشهادة
الباب السابع عشر	الخوارزمية والمصفوفة والمدونة
الباب الثامن عشر	حدود العلم وبرنامج الموسوعة

الباب الأول: سؤال العلم وضرورة تأسيس التفسير البياني

نشأت الحاجة إلى هذا العلم من تفرق مناهج التفسير بين اللغة والرواية والفقه والكلام والتاريخ، ومن غياب نظام يرد هذه الأدوات إلى القرآن الحاكم.

تقوم فرضية الباب على أن التفسير البياني لا يضيف طبقةً زخرفيةً إلى التفاسير السابقة، بل يعيد بناء العملية التفسيرية من مرجعيتها ووحدتها ومصادرها إلى قرارها ومراجعتها.

سؤال الباب وفرضيتُه

نشأت الحاجة إلى هذا العلم من تفرق مناهج التفسير بين اللغة والرواية والفقه والكلام والتاريخ، ومن غياب نظام يرد هذه الأدوات إلى القرآن الحاكم. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الحاجة» و«الخلل»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«التأسيس» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

ينتهي الباب إلى أن بناء علم التفسير يسبق إنتاج تفسير جديد. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «سؤال العلم وضرورة تأسيس التفسير البياني» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التحرير المفهومي

نشأت الحاجة إلى هذا العلم من تفرق مناهج التفسير بين اللغة والرواية والفقه والكلام والتاريخ، ومن غياب نظام يرد هذه الأدوات إلى القرآن الحاكم. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الخلل» و«التأسيس»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الوحدة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

ينتهي الباب إلى أن بناء علم التفسير يسبق إنتاج تفسير جديد. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «سؤال العلم وضرورة تأسيس التفسير البياني» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

المدونة القرآنية الحاكمة

نشأت الحاجة إلى هذا العلم من تفرق مناهج التفسير بين اللغة والرواية والفقه والكلام والتاريخ، ومن غياب نظام يرد هذه الأدوات إلى القرآن الحاكم. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«التأسيس» و«الوحدة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«المراجعة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

ينتهي الباب إلى أن بناء علم التفسير يسبق إنتاج تفسير جديد. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «سؤال العلم وضرورة تأسيس التفسير البياني» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

النقد وإزالة الخلل

نشأت الحاجة إلى هذا العلم من تفرق مناهج التفسير بين اللغة والرواية والفقه والكلام والتاريخ، ومن غياب نظام يرد هذه الأدوات إلى القرآن الحاكم. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الوحدة» و«المراجعة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الحاجة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

ينتهي الباب إلى أن بناء علم التفسير يسبق إنتاج تفسير جديد. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «سؤال العلم وضرورة تأسيس التفسير البياني» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

البناء النظري

نشأت الحاجة إلى هذا العلم من تفرق مناهج التفسير بين اللغة والرواية والفقه والكلام والتاريخ، ومن غياب نظام يرد هذه الأدوات إلى القرآن الحاكم. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«المراجعة» و«الحاجة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الخلل» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

ينتهي الباب إلى أن بناء علم التفسير يسبق إنتاج تفسير جديد. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «سؤال العلم وضرورة تأسيس التفسير البياني» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التطبيق المنهجي

نشأت الحاجة إلى هذا العلم من تفرق مناهج التفسير بين اللغة والرواية والفقه والكلام والتاريخ، ومن غياب نظام يرد هذه الأدوات إلى القرآن الحاكم. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الحاجة» و«الخلل»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«التأسيس» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

ينتهي الباب إلى أن بناء علم التفسير يسبق إنتاج تفسير جديد. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «سؤال العلم وضرورة تأسيس التفسير البياني» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

القواعد والنتائج

نشأت الحاجة إلى هذا العلم من تفرق مناهج التفسير بين اللغة والرواية والفقه والكلام والتاريخ، ومن غياب نظام يرد هذه الأدوات إلى القرآن الحاكم. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الخلل» و«التأسيس»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الوحدة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

ينتهي الباب إلى أن بناء علم التفسير يسبق إنتاج تفسير جديد. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «سؤال العلم وضرورة تأسيس التفسير البياني» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المرجعية	ما النص الحاكم؟	آيات حاكمة
الوحدة	ما مستوى القراءة؟	تعبير/آية/مقطع/سورة
المصدر	ما الأداة ودرجتها؟	مصدر مرتب
الدلالة	ما الذي يثبته النظام؟	نتيجة معللة
الحد	ما الذي لا تثبته؟	قيد صريح
المراجعة	ما البدائل والاعتراضات؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الثاني: اسم العلم وحدّه وموضوعه وغايته

لا يصح تأسيس علم من غير ضبط اسمه وموضوعه ووحدته وغايته وحدوده وعلاقته بالعلوم المجاورة.

تقوم فرضية الباب على أن التفسير البياني لا يضيف طبقةً زخرفيةً إلى التفاسير السابقة، بل يعيد بناء العملية التفسيرية من مرجعيتها ووحدتها ومصادرها إلى قرارها ومراجعتها.

سؤال الباب وفرضيتُه

لا يصح تأسيس علم من غير ضبط اسمه وموضوعه ووحدته وغايته وحدوده وعلاقته بالعلوم المجاورة. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الاسم» و«الحد»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الموضوع» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يتحدد العلم بوصفه تفسيراً بيانياً لا تفسيراً بلاغياً جزئياً. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «اسم العلم وحدّه وموضوعه وغايته» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التحرير المفهومي

لا يصح تأسيس علم من غير ضبط اسمه وموضوعه ووحدته وغايته وحدوده وعلاقته بالعلوم المجاورة. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الحد» و«الموضوع»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الغاية» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يتحدد العلم بوصفه تفسيراً بيانياً لا تفسيراً بلاغياً جزئياً. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «اسم العلم وحدّه وموضوعه وغايته» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

المدونة القرآنية الحاكمة

لا يصح تأسيس علم من غير ضبط اسمه وموضوعه ووحدته وغايته وحدوده وعلاقته بالعلوم المجاورة. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الموضوع» و«الغاية»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«المجال» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يتحدد العلم بوصفه تفسيراً بيانياً لا تفسيراً بلاغياً جزئياً. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «اسم العلم وحدّه وموضوعه وغايته» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

النقد وإزالة الخلل

لا يصح تأسيس علم من غير ضبط اسمه وموضوعه ووحدته وغايته وحدوده وعلاقته بالعلوم المجاورة. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الغاية» و«المجال»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الاسم» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يتحدد العلم بوصفه تفسيراً بيانياً لا تفسيراً بلاغياً جزئياً. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «اسم العلم وحدّه وموضوعه وغايته» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

البناء النظري

لا يصح تأسيس علم من غير ضبط اسمه وموضوعه ووحدته وغايته وحدوده وعلاقته بالعلوم المجاورة. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«المجال» و«الاسم»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الحد» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يتحدد العلم بوصفه تفسيراً بيانياً لا تفسيراً بلاغياً جزئياً. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «اسم العلم وحدّه وموضوعه وغايته» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التطبيق المنهجي

لا يصح تأسيس علم من غير ضبط اسمه وموضوعه ووحدته وغايته وحدوده وعلاقته بالعلوم المجاورة. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الاسم» و«الحد»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الموضوع» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يتحدد العلم بوصفه تفسيراً بيانياً لا تفسيراً بلاغياً جزئياً. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «اسم العلم وحدّه وموضوعه وغايته» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

القواعد والنتائج

لا يصح تأسيس علم من غير ضبط اسمه وموضوعه ووحدته وغايته وحدوده وعلاقته بالعلوم المجاورة. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الحد» و«الموضوع»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الغاية» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يتحدد العلم بوصفه تفسيراً بيانياً لا تفسيراً بلاغياً جزئياً. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «اسم العلم وحدّه وموضوعه وغايته» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المرجعية	ما النص الحاكم؟	آيات حاكمة
الوحدة	ما مستوى القراءة؟	تعبير/آية/مقطع/سورة
المصدر	ما الأداة ودرجتها؟	مصدر مرتب
الدلالة	ما الذي يثبته النظام؟	نتيجة معللة
الحد	ما الذي لا تثبته؟	قيد صريح
المراجعة	ما البدائل والاعتراضات؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الثالث: القرآن الحاكم على تفسير القرآن

القرآن هو المرجع الأعلى الذي يفسر ألفاظه ومفاهيمه ومقاصده ويزن ما ينسب إليه من روايات وقراءات.

تقوم فرضية الباب على أن التفسير البياني لا يضيف طبقةً زخرفيةً إلى التفاسير السابقة، بل يعيد بناء العملية التفسيرية من مرجعيتها ووحدتها ومصادرها إلى قرارها ومراجعتها.

سؤال الباب وفرضيتُه

القرآن هو المرجع الأعلى الذي يفسر ألفاظه ومفاهيمه ومقاصده ويزن ما ينسب إليه من روايات وقراءات. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الحاكمية» و«الكتاب»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الذكر» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تتأسس قاعدة تفسير القرآن بالقرآن في صورة نظام لا مطابقة سطحية. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «القرآن الحاكم على تفسير القرآن» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التحرير المفهومي

القرآن هو المرجع الأعلى الذي يفسر ألفاظه ومفاهيمه ومقاصده ويزن ما ينسب إليه من روايات وقراءات. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الكتاب» و«الذكر»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«البيان» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تتأسس قاعدة تفسير القرآن بالقرآن في صورة نظام لا مطابقة سطحية. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «القرآن الحاكم على تفسير القرآن» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

المدونة القرآنية الحاكمة

القرآن هو المرجع الأعلى الذي يفسر ألفاظه ومفاهيمه ومقاصده ويزن ما ينسب إليه من روايات وقراءات. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الذكر» و«البيان»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الميزان» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تتأسس قاعدة تفسير القرآن بالقرآن في صورة نظام لا مطابقة سطحية. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «القرآن الحاكم على تفسير القرآن» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

النقد وإزالة الخلل

القرآن هو المرجع الأعلى الذي يفسر ألفاظه ومفاهيمه ومقاصده ويزن ما ينسب إليه من روايات وقراءات. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«البيان» و«الميزان»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الحاكمية» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تتأسس قاعدة تفسير القرآن بالقرآن في صورة نظام لا مطابقة سطحية. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «القرآن الحاكم على تفسير القرآن» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

البناء النظري

القرآن هو المرجع الأعلى الذي يفسر ألفاظه ومفاهيمه ومقاصده ويزن ما ينسب إليه من روايات وقراءات. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الميزان» و«الحاكمية»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الكتاب» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تتأسس قاعدة تفسير القرآن بالقرآن في صورة نظام لا مطابقة سطحية. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «القرآن الحاكم على تفسير القرآن» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التطبيق المنهجي

القرآن هو المرجع الأعلى الذي يفسر ألفاظه ومفاهيمه ومقاصده ويزن ما ينسب إليه من روايات وقراءات. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الحاكمية» و«الكتاب»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الذكر» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تتأسس قاعدة تفسير القرآن بالقرآن في صورة نظام لا مطابقة سطحية. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «القرآن الحاكم على تفسير القرآن» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

القواعد والنتائج

القرآن هو المرجع الأعلى الذي يفسر ألفاظه ومفاهيمه ومقاصده ويزن ما ينسب إليه من روايات وقراءات. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الكتاب» و«الذكر»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«البيان» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تتأسس قاعدة تفسير القرآن بالقرآن في صورة نظام لا مطابقة سطحية. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «القرآن الحاكم على تفسير القرآن» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المرجعية	ما النص الحاكم؟	آيات حاكمة
الوحدة	ما مستوى القراءة؟	تعبير/آية/مقطع/سورة

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المصدر	ما الأداة ودرجتها؟	مصدر مرتب
الدلالة	ما الذي يثبته النظام؟	نتيجة معللة
الحد	ما الذي لا تثبته؟	قيد صريح
المراجعة	ما البدائل والاعتراضات؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الرابع: منطق البيان بوصفه منطق التفسير

منطق البيان هو نظام الانتقال من التعبير إلى المفهوم والشبكة والميزان والحكم والمآل.

تقوم فرضية الباب على أن التفسير البياني لا يضيف طبقةً زخرفيةً إلى التفاسير السابقة، بل يعيد بناء العملية التفسيرية من مرجعيتها ووحدتها ومصادرها إلى قرارها ومراجعتها.

سؤال الباب وفرضيتُه

منطق البيان هو نظام الانتقال من التعبير إلى المفهوم والشبكة والميزان والحكم والمآل. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«التعبير» و«المفهوم»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الشبكة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يصبح التفسير مساراً معللاً لا خواطر منفصلة. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «منطق البيان بوصفه منطق التفسير» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التحرير المفهومي

منطق البيان هو نظام الانتقال من التعبير إلى المفهوم والشبكة والميزان والحكم والمآل. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«المفهوم» و«الشبكة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الميزان» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يصبح التفسير مساراً معللاً لا خواطر منفصلة. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «منطق البيان بوصفه منطق التفسير» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

المدونة القرآنية الحاكمة

منطق البيان هو نظام الانتقال من التعبير إلى المفهوم والشبكة والميزان والحكم والمآل. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الشبكة» و«الميزان»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«المآل» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يصبح التفسير مساراً معللاً لا خواطر منفصلة. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «منطق البيان بوصفه منطق التفسير» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

النقد وإزالة الخلل

منطق البيان هو نظام الانتقال من التعبير إلى المفهوم والشبكة والميزان والحكم والمآل. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الميزان» و«المآل»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«التعبير» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يصبح التفسير مساراً معللاً لا خواطر منفصلة. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «منطق البيان بوصفه منطق التفسير» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

البناء النظري

منطق البيان هو نظام الانتقال من التعبير إلى المفهوم والشبكة والميزان والحكم والمآل. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«المآل» و«التعبير»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«المفهوم» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يصبح التفسير مساراً معللاً لا خواطر منفصلة. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «منطق البيان بوصفه منطق التفسير» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التطبيق المنهجي

منطق البيان هو نظام الانتقال من التعبير إلى المفهوم والشبكة والميزان والحكم والمآل. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«التعبير» و«المفهوم»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الشبكة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يصبح التفسير مساراً معللاً لا خواطر منفصلة. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «منطق البيان بوصفه منطق التفسير» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

القواعد والنتائج

منطق البيان هو نظام الانتقال من التعبير إلى المفهوم والشبكة والميزان والحكم والمآل. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«المفهوم» و«الشبكة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الميزان» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يصبح التفسير مساراً معللاً لا خواطر منفصلة. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «منطق البيان بوصفه منطق التفسير» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المرجعية	ما النص الحاكم؟	آيات حاكمة
الوحدة	ما مستوى القراءة؟	تعبير/آية/مقطع/سورة
المصدر	ما الأداة ودرجتها؟	مصدر مرتب
الدلالة	ما الذي يثبته النظام؟	نتيجة معللة
الحد	ما الذي لا تثبته؟	قيد صريح
المراجعة	ما البدائل والاعتراضات؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الخامس: وحدة الخطاب القرآني ومراتب القراءة

الخطاب القرآني متعدد الوحدات، ولا يصح اختزال القراءة في الآية المنفردة أو الموضوع المجتزأ.

تقوم فرضية الباب على أن التفسير البياني لا يضيف طبقةً زخرفيةً إلى التفاسير السابقة، بل يعيد بناء العملية التفسيرية من مرجعيتها ووحدتها ومصادرها إلى قرارها ومراجعتها.

سؤال الباب وفرضيتُه

الخطاب القرآني متعدد الوحدات، ولا يصح اختزال القراءة في الآية المنفردة أو الموضوع المجتزأ. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«التعبير» و«الآية»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«المقطع» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُبنى مراتب ثابتة لوحدة القراءة. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «وحدة الخطاب القرآني ومراتب القراءة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التحرير المفهومي

الخطاب القرآني متعدد الوحدات، ولا يصح اختزال القراءة في الآية المنفردة أو الموضوع المجتزأ. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الآية» و«المقطع»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«السورة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُبنى مراتب ثابتة لوحدة القراءة. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «وحدة الخطاب القرآني ومراتب القراءة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

المدونة القرآنية الحاكمة

الخطاب القرآني متعدد الوحدات، ولا يصح اختزال القراءة في الآية المنفردة أو الموضوع المجتزأ. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«المقطع» و«السورة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«القرآن» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُبنى مراتب ثابتة لوحدة القراءة. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «وحدة الخطاب القرآني ومراتب القراءة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

النقد وإزالة الخلل

الخطاب القرآني متعدد الوحدات، ولا يصح اختزال القراءة في الآية المنفردة أو الموضوع المجتزأ. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«السورة» و«القرآن»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«التعبير» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُبنى مراتب ثابتة لوحدة القراءة. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «وحدة الخطاب القرآني ومراتب القراءة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

البناء النظري

الخطاب القرآني متعدد الوحدات، ولا يصح اختزال القراءة في الآية المنفردة أو الموضوع المجتزأ. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«القرآن» و«التعبير»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الآية» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُبنى مراتب ثابتة لوحدة القراءة. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «وحدة الخطاب القرآني ومراتب القراءة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التطبيق المنهجي

الخطاب القرآني متعدد الوحدات، ولا يصح اختزال القراءة في الآية المنفردة أو الموضوع المجتزأ. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«التعبير» و«الآية»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«المقطع» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُبنى مراتب ثابتة لوحدة القراءة. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «وحدة الخطاب القرآني ومراتب القراءة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

القواعد والنتائج

الخطاب القرآني متعدد الوحدات، ولا يصح اختزال القراءة في الآية المنفردة أو الموضوع المجتزأ. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الآية» و«المقطع»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«السورة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُبنى مراتب ثابتة لوحدة القراءة. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «وحدة الخطاب القرآني ومراتب القراءة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المرجعية	ما النص الحاكم؟	آيات حاكمة
الوحدة	ما مستوى القراءة؟	تعبير/آية/مقطع/سورة
المصدر	ما الأداة ودرجتها؟	مصدر مرتب
الدلالة	ما الذي يثبته النظام؟	نتيجة معللة
الحد	ما الذي لا تثبته؟	قيد صريح
المراجعة	ما البدائل والاعتراضات؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب السادس: اللفظ والجذر والصيغة والتركيب

يبدأ التفسير من اللفظ في صيغته وتركيبه لا من الجذر المجرد أو المعنى المعجمي العام.

تقوم فرضية الباب على أن التفسير البياني لا يضيف طبقةً زخرفيةً إلى التفاسير السابقة، بل يعيد بناء العملية التفسيرية من مرجعيتها ووحدتها ومصادرها إلى قرارها ومراجعتها.

سؤال الباب وفرضيتُه

يبدأ التفسير من اللفظ في صيغته وتركيبه لا من الجذر المجرد أو المعنى المعجمي العام. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الجذر» و«الصيغة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«التركيب» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُضبط اللغة داخل الاستعمال القرآني. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «اللفظ والجذر والصيغة والتركيب» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التحرير المفهومي

يبدأ التفسير من اللفظ في صيغته وتركيبه لا من الجذر المجرد أو المعنى المعجمي العام. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الصيغة» و«التركيب»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«التعدية» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُضبط اللغة داخل الاستعمال القرآني. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «اللفظ والجذر والصيغة والتركيب» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

المدونة القرآنية الحاكمة

يبدأ التفسير من اللفظ في صيغته وتركيبه لا من الجذر المجرد أو المعنى المعجمي العام. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«التركيب» و«التعدية»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«النظم» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُضبط اللغة داخل الاستعمال القرآني. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «اللفظ والجذر والصيغة والتركيب» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

النقد وإزالة الخلل

يبدأ التفسير من اللفظ في صيغته وتركيبه لا من الجذر المجرد أو المعنى المعجمي العام. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«التعدية» و«النظم»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الجذر» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُضبط اللغة داخل الاستعمال القرآني. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «اللفظ والجذر والصيغة والتركيب» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

البناء النظري

يبدأ التفسير من اللفظ في صيغته وتركيبه لا من الجذر المجرد أو المعنى المعجمي العام. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«النظم» و«الجذر»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الصيغة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُضبط اللغة داخل الاستعمال القرآني. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «اللفظ والجذر والصيغة والتركيب» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التطبيق المنهجي

يبدأ التفسير من اللفظ في صيغته وتركيبه لا من الجذر المجرد أو المعنى المعجمي العام. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الجذر» و«الصيغة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«التركيب» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُضبط اللغة داخل الاستعمال القرآني. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «اللفظ والجذر والصيغة والتركيب» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

القواعد والنتائج

يبدأ التفسير من اللفظ في صيغته وتركيبه لا من الجذر المجرد أو المعنى المعجمي العام. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الصيغة» و«التركيب»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«التعدية» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُضبط اللغة داخل الاستعمال القرآني. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «اللفظ والجذر والصيغة والتركيب» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المرجعية	ما النص الحاكم؟	آيات حاكمة
الوحدة	ما مستوى القراءة؟	تعبير/آية/مقطع/سورة
المصدر	ما الأداة ودرجتها؟	مصدر مرتب
الدلالة	ما الذي يثبته النظام؟	نتيجة معللة
الحد	ما الذي لا تثبته؟	قيد صريح

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المراجعة	ما البدائل والاعتراضات؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب السابع: السياق: من الجملة إلى السورة والقرآن

السياق شبكة تتجاوز المجاورة اللفظية إلى مقام السورة والموضوع والتاريخ والوظيفة.

تقوم فرضية الباب على أن التفسير البياني لا يضيف طبقةً زخرفيةً إلى التفاسير السابقة، بل يعيد بناء العملية التفسيرية من مرجعيتها ووحدتها ومصادرها إلى قرارها ومراجعتها.

سؤال الباب وفرضيتُه

السياق شبكة تتجاوز المجاورة اللفظية إلى مقام السورة والموضوع والتاريخ والوظيفة. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«السياق القريب» و«المقطع»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«السورة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يتحول السياق إلى طبقات قابلة للفحص. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «السياق: من الجملة إلى السورة والقرآن» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التحرير المفهومي

السياق شبكة تتجاوز المجاورة اللفظية إلى مقام السورة والموضوع والتاريخ والوظيفة. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«المقطع» و«السورة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«القرآن» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يتحول السياق إلى طبقات قابلة للفحص. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «السياق: من الجملة إلى السورة والقرآن» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

المدونة القرآنية الحاكمة

السياق شبكة تتجاوز المجاورة اللفظية إلى مقام السورة والموضوع والتاريخ والوظيفة. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«السورة» و«القرآن»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«المقام» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يتحول السياق إلى طبقات قابلة للفحص. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «السياق: من الجملة إلى السورة والقرآن» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

النقد وإزالة الخلل

السياق شبكة تتجاوز المجاورة اللفظية إلى مقام السورة والموضوع والتاريخ والوظيفة. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«القرآن» و«المقام»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«السياق القريب» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يتحول السياق إلى طبقات قابلة للفحص. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «السياق: من الجملة إلى السورة والقرآن» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

البناء النظري

السياق شبكة تتجاوز المجاورة اللفظية إلى مقام السورة والموضوع والتاريخ والوظيفة. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«المقام» و«السياق القريب»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«المقطع» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يتحول السياق إلى طبقات قابلة للفحص. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «السياق: من الجملة إلى السورة والقرآن» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التطبيق المنهجي

السياق شبكة تتجاوز المجاورة اللفظية إلى مقام السورة والموضوع والتاريخ والوظيفة. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«السياق القريب» و«المقطع»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«السورة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يتحول السياق إلى طبقات قابلة للفحص. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «السياق: من الجملة إلى السورة والقرآن» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

القواعد والنتائج

السياق شبكة تتجاوز المجاورة اللفظية إلى مقام السورة والموضوع والتاريخ والوظيفة. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«المقطع» و«السورة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«القرآن» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يتحول السياق إلى طبقات قابلة للفحص. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «السياق: من الجملة إلى السورة والقرآن» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المرجعية	ما النص الحاكم؟	آيات حاكمة
الوحدة	ما مستوى القراءة؟	تعبير/آية/مقطع/سورة
المصدر	ما الأداة ودرجتها؟	مصدر مرتب
الدلالة	ما الذي يثبته النظام؟	نتيجة معللة
الحد	ما الذي لا تثبته؟	قيد صريح
المراجعة	ما البدائل والاعتراضات؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الثامن: الشبكات المفهومية والعلاقات البيانية

المفهوم القرآني لا يقوم على لفظ واحد، بل على شبكة من الألفاظ والآيات والمقابلات والنتائج.

تقوم فرضية الباب على أن التفسير البياني لا يضيف طبقةً زخرفيةً إلى التفاسير السابقة، بل يعيد بناء العملية التفسيرية من مرجعيتها ووحدتها ومصادرها إلى قرارها ومراجعتها.

سؤال الباب وفرضيتُه

المفهوم القرآني لا يقوم على لفظ واحد، بل على شبكة من الألفاظ والآيات والمقابلات والنتائج. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«العقدة» و«العلاقة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«المقابلة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

ينشأ التفسير الشبكي القادر على جمع المتفرق. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «الشبكات المفهومية والعلاقات البيانية» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التحرير المفهومي

المفهوم القرآني لا يقوم على لفظ واحد، بل على شبكة من الألفاظ والآيات والمقابلات والنتائج. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«العلاقة» و«المقابلة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«النتيجة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

ينشأ التفسير الشبكي القادر على جمع المتفرق. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «الشبكات المفهومية والعلاقات البيانية» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

المدونة القرآنية الحاكمة

المفهوم القرآني لا يقوم على لفظ واحد، بل على شبكة من الألفاظ والآيات والمقابلات والنتائج. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«المقابلة» و«النتيجة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«التدرج» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

ينشأ التفسير الشبكي القادر على جمع المتفرق. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «الشبكات المفهومية والعلاقات البيانية» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

النقد وإزالة الخلل

المفهوم القرآني لا يقوم على لفظ واحد، بل على شبكة من الألفاظ والآيات والمقابلات والنتائج. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«النتيجة» و«التدرج»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«العقدة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

ينشأ التفسير الشبكي القادر على جمع المتفرق. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «الشبكات المفهومية والعلاقات البيانية» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

البناء النظري

المفهوم القرآني لا يقوم على لفظ واحد، بل على شبكة من الألفاظ والآيات والمقابلات والنتائج. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«التدرج» و«العقدة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«العلاقة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

ينشأ التفسير الشبكي القادر على جمع المتفرق. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «الشبكات المفهومية والعلاقات البيانية» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التطبيق المنهجي

المفهوم القرآني لا يقوم على لفظ واحد، بل على شبكة من الألفاظ والآيات والمقابلات والنتائج. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«العقدة» و«العلاقة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«المقابلة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

ينشأ التفسير الشبكي القادر على جمع المتفرق. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «الشبكات المفهومية والعلاقات البيانية» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

القواعد والنتائج

المفهوم القرآني لا يقوم على لفظ واحد، بل على شبكة من الألفاظ والآيات والمقابلات والنتائج. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«العلاقة» و«المقابلة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«النتيجة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

ينشأ التفسير الشبكي القادر على جمع المتفرق. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «الشبكات المفهومية والعلاقات البيانية» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المرجعية	ما النص الحاكم؟	آيات حاكمة
الوحدة	ما مستوى القراءة؟	تعبير/آية/مقطع/سورة
المصدر	ما الأداة ودرجتها؟	مصدر مرتب
الدلالة	ما الذي يثبته النظام؟	نتيجة معللة
الحد	ما الذي لا تثبته؟	قيد صريح
المراجعة	ما البدائل والاعتراضات؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب التاسع: المحكم والمتشابه والرد إلى النظام

المحكم ليس آيةً سهلةً فقط، والمتشابه ليس غامضاً مطلقاً؛ بل هما علاقتان داخل نظام الرد والميزان.

تقوم فرضية الباب على أن التفسير البياني لا يضيف طبقةً زخرفيةً إلى التفاسير السابقة، بل يعيد بناء العملية التفسيرية من مرجعيتها ووحدتها ومصادرها إلى قرارها ومراجعتها.

سؤال الباب وفرضيتُه

المحكم ليس آيةً سهلةً فقط، والمتشابه ليس غامضاً مطلقاً؛ بل هما علاقتان داخل نظام الرد والميزان. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«المحكم» و«المتشابه»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الرد» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُضبط آلية رد المتشابه إلى المحكم. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «المحكم والمتشابه والرد إلى النظام» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التحرير المفهومي

المحكم ليس آيةً سهلةً فقط، والمتشابه ليس غامضاً مطلقاً؛ بل هما علاقتان داخل نظام الرد والميزان. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«المتشابه» و«الرد»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الزيغ» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُضبط آلية رد المتشابه إلى المحكم. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «المحكم والمتشابه والرد إلى النظام» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

المدونة القرآنية الحاكمة

المحكم ليس آيةً سهلةً فقط، والمتشابه ليس غامضاً مطلقاً؛ بل هما علاقتان داخل نظام الرد والميزان. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الرد» و«الزيغ»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«التأويل» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُضبط آلية رد المتشابه إلى المحكم. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «المحكم والمتشابه والرد إلى النظام» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

النقد وإزالة الخلل

المحكم ليس آيةً سهلةً فقط، والمتشابه ليس غامضاً مطلقاً؛ بل هما علاقتان داخل نظام الرد والميزان. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الزيغ» و«التأويل»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«المحكم» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُضبط آلية رد المتشابه إلى المحكم. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «المحكم والمتشابه والرد إلى النظام» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

البناء النظري

المحكم ليس آيةً سهلةً فقط، والمتشابه ليس غامضاً مطلقاً؛ بل هما علاقتان داخل نظام الرد والميزان. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«التأويل» و«المحكم»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«المتشابه» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُضبط آلية رد المتشابه إلى المحكم. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «المحكم والمتشابه والرد إلى النظام» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التطبيق المنهجي

المحكم ليس آيةً سهلةً فقط، والمتشابه ليس غامضاً مطلقاً؛ بل هما علاقتان داخل نظام الرد والميزان. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«المحكم» و«المتشابه»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الرد» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُضبط آلية رد المتشابه إلى المحكم. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «المحكم والمتشابه والرد إلى النظام» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

القواعد والنتائج

المحكم ليس آيةً سهلةً فقط، والمتشابه ليس غامضاً مطلقاً؛ بل هما علاقتان داخل نظام الرد والميزان. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«المتشابه» و«الرد»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الزيغ» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُضبط آلية رد المتشابه إلى المحكم. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «المحكم والمتشابه والرد إلى النظام» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المرجعية	ما النص الحاكم؟	آيات حاكمة
الوحدة	ما مستوى القراءة؟	تعبير/آية/مقطع/سورة
المصدر	ما الأداة ودرجتها؟	مصدر مرتب
الدلالة	ما الذي يثبته النظام؟	نتيجة معللة
الحد	ما الذي لا تثبته؟	قيد صريح

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المراجعة	ما البدائل والاعتراضات؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب العاشر: التفسير والتأويل والاستنباط والتنزيل

تداخل التفسير والتأويل والاستنباط والتنزيل يسبب تضخم الدلالة وتحويل الفهم إلى حكم بلا أصول.

تقوم فرضية الباب على أن التفسير البياني لا يضيف طبقةً زخرفيةً إلى التفاسير السابقة، بل يعيد بناء العملية التفسيرية من مرجعيتها ووحدتها ومصادرها إلى قرارها ومراجعتها.

سؤال الباب وفرضيتُه

تداخل التفسير والتأويل والاستنباط والتنزيل يسبب تضخم الدلالة وتحويل الفهم إلى حكم بلا أصول. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«التفسير» و«التأويل»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الاستنباط» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُفصل الطبقات ومسارات الانتقال بينها. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «التفسير والتأويل والاستنباط والتنزيل» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التحرير المفهومي

تداخل التفسير والتأويل والاستنباط والتنزيل يسبب تضخم الدلالة وتحويل الفهم إلى حكم بلا أصول. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«التأويل» و«الاستنباط»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الحكم» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُفصل الطبقات ومسارات الانتقال بينها. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «التفسير والتأويل والاستنباط والتنزيل» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

المدونة القرآنية الحاكمة

تداخل التفسير والتأويل والاستنباط والتنزيل يسبب تضخم الدلالة وتحويل الفهم إلى حكم بلا أصول. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الاستنباط» و«الحكم»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«التنزيل» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُفصل الطبقات ومسارات الانتقال بينها. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «التفسير والتأويل والاستنباط والتنزيل» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

النقد وإزالة الخلل

تداخل التفسير والتأويل والاستنباط والتنزيل يسبب تضخم الدلالة وتحويل الفهم إلى حكم بلا أصول. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الحكم» و«التنزيل»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«التفسير» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُفصل الطبقات ومسارات الانتقال بينها. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «التفسير والتأويل والاستنباط والتنزيل» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

البناء النظري

تداخل التفسير والتأويل والاستنباط والتنزيل يسبب تضخم الدلالة وتحويل الفهم إلى حكم بلا أصول. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«التنزيل» و«التفسير»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«التأويل» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُفصل الطبقات ومسارات الانتقال بينها. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «التفسير والتأويل والاستنباط والتنزيل» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التطبيق المنهجي

تداخل التفسير والتأويل والاستنباط والتنزيل يسبب تضخم الدلالة وتحويل الفهم إلى حكم بلا أصول. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«التفسير» و«التأويل»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الاستنباط» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُفصل الطبقات ومسارات الانتقال بينها. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «التفسير والتأويل والاستنباط والتنزيل» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

القواعد والنتائج

تداخل التفسير والتأويل والاستنباط والتنزيل يسبب تضخم الدلالة وتحويل الفهم إلى حكم بلا أصول. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«التأويل» و«الاستنباط»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الحكم» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُفصل الطبقات ومسارات الانتقال بينها. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «التفسير والتأويل والاستنباط والتنزيل» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المرجعية	ما النص الحاكم؟	آيات حاكمة
الوحدة	ما مستوى القراءة؟	تعبير/آية/مقطع/سورة
المصدر	ما الأداة ودرجتها؟	مصدر مرتب
الدلالة	ما الذي يثبته النظام؟	نتيجة معللة
الحد	ما الذي لا تثبته؟	قيد صريح
المراجعة	ما البدائل والاعتراضات؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الحادي عشر: مصادر التفسير ومراتبها

مصادر التفسير ليست متساوية: القرآن حاكم، والعربية أداة، والرواية معينة، والتاريخ قرينة، والعقل ميزان فهم.

تقوم فرضية الباب على أن التفسير البياني لا يضيف طبقةً زخرفيةً إلى التفاسير السابقة، بل يعيد بناء العملية التفسيرية من مرجعيتها ووحدتها ومصادرها إلى قرارها ومراجعتها.

سؤال الباب وفرضيتُه

مصادر التفسير ليست متساوية: القرآن حاكم، والعربية أداة، والرواية معينة، والتاريخ قرينة، والعقل ميزان فهم. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«القرآن» و«العربية»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الرواية» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُرتب المصادر وتُمنع مزاحمة الأداة للنص. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «مصادر التفسير ومراتبها» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التحرير المفهومي

مصادر التفسير ليست متساوية: القرآن حاكم، والعربية أداة، والرواية معينة، والتاريخ قرينة، والعقل ميزان فهم. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«العربية» و«الرواية»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«التاريخ» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُرتب المصادر وتُمنع مزاحمة الأداة للنص. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «مصادر التفسير ومراتبها» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

المدونة القرآنية الحاكمة

مصادر التفسير ليست متساوية: القرآن حاكم، والعربية أداة، والرواية معينة، والتاريخ قرينة، والعقل ميزان فهم. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الرواية» و«التاريخ»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«العقل» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُرتب المصادر وتُمنع مزاحمة الأداة للنص. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «مصادر التفسير ومراتبها» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

النقد وإزالة الخلل

مصادر التفسير ليست متساوية: القرآن حاكم، والعربية أداة، والرواية معينة، والتاريخ قرينة، والعقل ميزان فهم. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«التاريخ» و«العقل»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«القرآن» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُرتب المصادر وتُمنع مزاحمة الأداة للنص. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «مصادر التفسير ومراتبها» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

البناء النظري

مصادر التفسير ليست متساوية: القرآن حاكم، والعربية أداة، والرواية معينة، والتاريخ قرينة، والعقل ميزان فهم. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«العقل» و«القرآن»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«العربية» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُرتب المصادر وتُمنع مزاحمة الأداة للنص. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «مصادر التفسير ومراتبها» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التطبيق المنهجي

مصادر التفسير ليست متساوية: القرآن حاكم، والعربية أداة، والرواية معينة، والتاريخ قرينة، والعقل ميزان فهم. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«القرآن» و«العربية»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الرواية» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُرتب المصادر وتُمنع مزاحمة الأداة للنص. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «مصادر التفسير ومراتبها» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

القواعد والنتائج

مصادر التفسير ليست متساوية: القرآن حاكم، والعربية أداة، والرواية معينة، والتاريخ قرينة، والعقل ميزان فهم. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«العربية» و«الرواية»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«التاريخ» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُرتب المصادر وتُمنع مزاحمة الأداة للنص. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «مصادر التفسير ومراتبها» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المرجعية	ما النص الحاكم؟	آيات حاكمة
الوحدة	ما مستوى القراءة؟	تعبير/آية/مقطع/سورة
المصدر	ما الأداة ودرجتها؟	مصدر مرتب
الدلالة	ما الذي يثبته النظام؟	نتيجة معللة
الحد	ما الذي لا تثبته؟	قيد صريح
المراجعة	ما البدائل والاعتراضات؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الثاني عشر: المأثور والحديث وأسباب النزول

المأثور يحتاج إلى التحقق من الثبوت والوظيفة، وأسباب النزول تحتاج إلى منع حصر الدلالة في الواقعة.

تقوم فرضية الباب على أن التفسير البياني لا يضيف طبقةً زخرفيةً إلى التفاسير السابقة، بل يعيد بناء العملية التفسيرية من مرجعيتها ووحدتها ومصادرها إلى قرارها ومراجعتها.

سؤال الباب وفرضيتُه

المأثور يحتاج إلى التحقق من الثبوت والوظيفة، وأسباب النزول تحتاج إلى منع حصر الدلالة في الواقعة. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الحديث» و«الأثر»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«السبب» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يُدمج علم الحديث والرجال في التفسير من غير حاكمية على القرآن. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «المأثور والحديث وأسباب النزول» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التحرير المفهومي

المأثور يحتاج إلى التحقق من الثبوت والوظيفة، وأسباب النزول تحتاج إلى منع حصر الدلالة في الواقعة. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الأثر» و«السبب»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«المصداق» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يُدمج علم الحديث والرجال في التفسير من غير حاكمية على القرآن. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «المأثور والحديث وأسباب النزول» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

المدونة القرآنية الحاكمة

المأثور يحتاج إلى التحقق من الثبوت والوظيفة، وأسباب النزول تحتاج إلى منع حصر الدلالة في الواقعة. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«السبب» و«المصداق»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«التاريخ» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يُدمج علم الحديث والرجال في التفسير من غير حاكمية على القرآن. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «المأثور والحديث وأسباب النزول» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

النقد وإزالة الخلل

المأثور يحتاج إلى التحقق من الثبوت والوظيفة، وأسباب النزول تحتاج إلى منع حصر الدلالة في الواقعة. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«المصداق» و«التاريخ»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الحديث» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يُدمج علم الحديث والرجال في التفسير من غير حاكمية على القرآن. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «المأثور والحديث وأسباب النزول» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

البناء النظري

المأثور يحتاج إلى التحقق من الثبوت والوظيفة، وأسباب النزول تحتاج إلى منع حصر الدلالة في الواقعة. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«التاريخ» و«الحديث»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الأثر» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يُدمج علم الحديث والرجال في التفسير من غير حاكمية على القرآن. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «المأثور والحديث وأسباب النزول» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التطبيق المنهجي

المأثور يحتاج إلى التحقق من الثبوت والوظيفة، وأسباب النزول تحتاج إلى منع حصر الدلالة في الواقعة. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الحديث» و«الأثر»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«السبب» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يُدمج علم الحديث والرجال في التفسير من غير حاكمية على القرآن. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «المأثور والحديث وأسباب النزول» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

القواعد والنتائج

المأثور يحتاج إلى التحقق من الثبوت والوظيفة، وأسباب النزول تحتاج إلى منع حصر الدلالة في الواقعة. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الأثر» و«السبب»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«المصداق» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يُدمج علم الحديث والرجال في التفسير من غير حاكمية على القرآن. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «المأثور والحديث وأسباب النزول» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المرجعية	ما النص الحاكم؟	آيات حاكمة
الوحدة	ما مستوى القراءة؟	تعبير/آية/مقطع/سورة

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المصدر	ما الأداة ودرجتها؟	مصدر مرتب
الدلالة	ما الذي يثبته النظام؟	نتيجة معللة
الحد	ما الذي لا تثبته؟	قيد صريح
المراجعة	ما البدائل والاعتراضات؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الثالث عشر: العربية والقراءات والبلاغة

العربية شرط لازم، لكنها ليست قاموساً معزولاً؛ والقراءات والبلاغة تخدم النظام الدلالي ولا تستبد به.

تقوم فرضية الباب على أن التفسير البياني لا يضيف طبقةً زخرفيةً إلى التفاسير السابقة، بل يعيد بناء العملية التفسيرية من مرجعيتها ووحدتها ومصادرها إلى قرارها ومراجعتها.

سؤال الباب وفرضيتُه

العربية شرط لازم، لكنها ليست قاموساً معزولاً؛ والقراءات والبلاغة تخدم النظام الدلالي ولا تستبد به. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«النحو» و«الصرف»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«القراءة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُعاد العربية إلى موقعها الأداة الخادمة. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «العربية والقراءات والبلاغة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التحرير المفهومي

العربية شرط لازم، لكنها ليست قاموساً معزولاً؛ والقراءات والبلاغة تخدم النظام الدلالي ولا تستبد به. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الصرف» و«القراءة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«البلاغة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُعاد العربية إلى موقعها الأداة الخادمة. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «العربية والقراءات والبلاغة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

المدونة القرآنية الحاكمة

العربية شرط لازم، لكنها ليست قاموساً معزولاً؛ والقراءات والبلاغة تخدم النظام الدلالي ولا تستبد به. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«القراءة» و«البلاغة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«النظم» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُعاد العربية إلى موقعها الأداة الخادمة. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «العربية والقراءات والبلاغة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

النقد وإزالة الخلل

العربية شرط لازم، لكنها ليست قاموساً معزولاً؛ والقراءات والبلاغة تخدم النظام الدلالي ولا تستبد به. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«البلاغة» و«النظم»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«النحو» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُعاد العربية إلى موقعها الأداة الخادمة. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «العربية والقراءات والبلاغة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

البناء النظري

العربية شرط لازم، لكنها ليست قاموساً معزولاً؛ والقراءات والبلاغة تخدم النظام الدلالي ولا تستبد به. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«النظم» و«النحو»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الصرف» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُعاد العربية إلى موقعها الأداة الخادمة. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «العربية والقراءات والبلاغة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التطبيق المنهجي

العربية شرط لازم، لكنها ليست قاموساً معزولاً؛ والقراءات والبلاغة تخدم النظام الدلالي ولا تستبد به. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«النحو» و«الصرف»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«القراءة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُعاد العربية إلى موقعها الأداة الخادمة. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «العربية والقراءات والبلاغة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

القواعد والنتائج

العربية شرط لازم، لكنها ليست قاموساً معزولاً؛ والقراءات والبلاغة تخدم النظام الدلالي ولا تستبد به. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الصرف» و«القراءة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«البلاغة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُعاد العربية إلى موقعها الأداة الخادمة. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «العربية والقراءات والبلاغة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المرجعية	ما النص الحاكم؟	آيات حاكمة
الوحدة	ما مستوى القراءة؟	تعبير/آية/مقطع/سورة
المصدر	ما الأداة ودرجتها؟	مصدر مرتب
الدلالة	ما الذي يثبته النظام؟	نتيجة معللة
الحد	ما الذي لا تثبته؟	قيد صريح
المراجعة	ما البدائل والاعتراضات؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الرابع عشر: العقل والعلم والتجربة في التفسير

العقل والعلم والتجربة تساعد على الفهم والتحقق، لكنها لا تحوّل النظريات المتغيرة إلى معانٍ نهائية للآيات.

تقوم فرضية الباب على أن التفسير البياني لا يضيف طبقةً زخرفيةً إلى التفاسير السابقة، بل يعيد بناء العملية التفسيرية من مرجعيتها ووحدتها ومصادرها إلى قرارها ومراجعتها.

سؤال الباب وفرضيتُه

العقل والعلم والتجربة تساعد على الفهم والتحقق، لكنها لا تحوّل النظريات المتغيرة إلى معانٍ نهائية للآيات. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداةٍ تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«العقل» و«العلم»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«التجربة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُضبط العلاقة بين النص والعلم الإنساني. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «العقل والعلم والتجربة في التفسير» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التحرير المفهومي

العقل والعلم والتجربة تساعد على الفهم والتحقق، لكنها لا تحوّل النظريات المتغيرة إلى معانٍ نهائية للآيات. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداةٍ تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«العلم» و«التجربة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«النظرية» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُضبط العلاقة بين النص والعلم الإنساني. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «العقل والعلم والتجربة في التفسير» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

المدونة القرآنية الحاكمة

العقل والعلم والتجربة تساعد على الفهم والتحقق، لكنها لا تحوّل النظريات المتغيرة إلى معانٍ نهائية للآيات. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداةً تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«التجربة» و«النظرية»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الحد» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُضبط العلاقة بين النص والعلم الإنساني. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «العقل والعلم والتجربة في التفسير» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

النقد وإزالة الخلل

العقل والعلم والتجربة تساعد على الفهم والتحقق، لكنها لا تحوّل النظريات المتغيرة إلى معانٍ نهائية للآيات. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداةٍ تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«النظرية» و«الحد»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«العقل» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُضبط العلاقة بين النص والعلم الإنساني. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «العقل والعلم والتجربة في التفسير» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

البناء النظري

العقل والعلم والتجربة تساعد على الفهم والتحقق، لكنها لا تحوّل النظريات المتغيرة إلى معانٍ نهائية للآيات. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداةٍ تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الحد» و«العقل»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«العلم» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُضبط العلاقة بين النص والعلم الإنساني. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «العقل والعلم والتجربة في التفسير» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التطبيق المنهجي

العقل والعلم والتجربة تساعد على الفهم والتحقق، لكنها لا تحوّل النظريات المتغيرة إلى معانٍ نهائية للآيات. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداةٍ تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«العقل» و«العلم»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«التجربة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُضبط العلاقة بين النص والعلم الإنساني. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «العقل والعلم والتجربة في التفسير» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

القواعد والنتائج

العقل والعلم والتجربة تساعد على الفهم والتحقق، لكنها لا تحوّل النظريات المتغيرة إلى معانٍ نهائية للآيات. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«العلم» و«التجربة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«النظرية» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

تُضبط العلاقة بين النص والعلم الإنساني. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «العقل والعلم والتجربة في التفسير» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المرجعية	ما النص الحاكم؟	آيات حاكمة
الوحدة	ما مستوى القراءة؟	تعبير/آية/مقطع/سورة
المصدر	ما الأداة ودرجتها؟	مصدر مرتب
الدلالة	ما الذي يثبته النظام؟	نتيجة معللة
الحد	ما الذي لا تثبته؟	قيد صريح
المراجعة	ما البدائل والاعتراضات؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الخامس عشر: المقاصد والسنن والعاقبة

المقاصد والسنن والعاقبة طبقات ضرورية لفهم الوظيفة والتنزيل، لكنها لا تلغي النص ولا تصحح الاستدلال الضعيف.

تقوم فرضية الباب على أن التفسير البياني لا يضيف طبقةً زخرفيةً إلى التفاسير السابقة، بل يعيد بناء العملية التفسيرية من مرجعيتها ووحدتها ومصادرها إلى قرارها ومراجعتها.

سؤال الباب وفرضيتُه

المقاصد والسنن والعاقبة طبقات ضرورية لفهم الوظيفة والتنزيل، لكنها لا تلغي النص ولا تصحح الاستدلال الضعيف. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«المقصد» و«السنة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الابتلاء» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يُربط المعنى بمآله من غير طغيان المقصد. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «المقاصد والسنن والعاقبة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التحرير المفهومي

المقاصد والسنن والعاقبة طبقات ضرورية لفهم الوظيفة والتنزيل، لكنها لا تلغي النص ولا تصحح الاستدلال الضعيف. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«السنة» و«الابتلاء»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«العاقبة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يُربط المعنى بمآله من غير طغيان المقصد. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «المقاصد والسنن والعاقبة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

المدونة القرآنية الحاكمة

المقاصد والسنن والعاقبة طبقات ضرورية لفهم الوظيفة والتنزيل، لكنها لا تلغي النص ولا تصحح الاستدلال الضعيف. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الابتلاء» و«العاقبة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«العمران» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يُربط المعنى بمآله من غير طغيان المقصد. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «المقاصد والسنن والعاقبة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

النقد وإزالة الخلل

المقاصد والسنن والعاقبة طبقات ضرورية لفهم الوظيفة والتنزيل، لكنها لا تلغي النص ولا تصحح الاستدلال الضعيف. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«العاقبة» و«العمران»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«المقصد» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يُربط المعنى بمآله من غير طغيان المقصد. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «المقاصد والسنن والعاقبة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

البناء النظري

المقاصد والسنن والعاقبة طبقات ضرورية لفهم الوظيفة والتنزيل، لكنها لا تلغي النص ولا تصحح الاستدلال الضعيف. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«العمران» و«المقصد»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«السنة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يُربط المعنى بمآله من غير طغيان المقصد. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «المقاصد والسنن والعاقبة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التطبيق المنهجي

المقاصد والسنن والعاقبة طبقات ضرورية لفهم الوظيفة والتنزيل، لكنها لا تلغي النص ولا تصحح الاستدلال الضعيف. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«المقصد» و«السنة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الابتلاء» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يُربط المعنى بمآله من غير طغيان المقصد. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «المقاصد والسنن والعاقبة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

القواعد والنتائج

المقاصد والسنن والعاقبة طبقات ضرورية لفهم الوظيفة والتنزيل، لكنها لا تلغي النص ولا تصحح الاستدلال الضعيف. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«السنة» و«الابتلاء»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«العاقبة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يُربط المعنى بمآله من غير طغيان المقصد. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «المقاصد والسنن والعاقبة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المرجعية	ما النص الحاكم؟	آيات حاكمة
الوحدة	ما مستوى القراءة؟	تعبير/آية/مقطع/سورة
المصدر	ما الأداة ودرجتها؟	مصدر مرتب
الدلالة	ما الذي يثبته النظام؟	نتيجة معللة
الحد	ما الذي لا نثبته؟	قيد صريح
المراجعة	ما البدائل والاعتراضات؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب السادس عشر: شروط المفسر وأخلاقيات الشهادة

المفسر شاهد على النص لا مالك لمعناه، وتلزمه الأمانة والقسط والتواضع والتوثيق والتوقف.

تقوم فرضية الباب على أن التفسير البياني لا يضيف طبقةً زخرفيةً إلى التفاسير السابقة، بل يعيد بناء العملية التفسيرية من مرجعيتها ووحدتها ومصادرها إلى قرارها ومراجعتها.

سؤال الباب وفرضيتُه

المفسر شاهد على النص لا مالك لمعناه، وتلزمه الأمانة والقسط والتواضع والتوثيق والتوقف. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«العلم» و«الأمانة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«القسط» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يتأسس ميثاق أخلاقي للتفسير. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «شروط المفسر وأخلاقيات الشهادة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التحرير المفهومي

المفسر شاهد على النص لا مالك لمعناه، وتلزمه الأمانة والقسط والتواضع والتوثيق والتوقف. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الأمانة» و«القسط»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«التوقف» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يتأسس ميثاق أخلاقي للتفسير. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «شروط المفسر وأخلاقيات الشهادة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

المدونة القرآنية الحاكمة

المفسر شاهد على النص لا مالك لمعناه، وتلزمه الأمانة والقسط والتواضع والتوثيق والتوقف. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«القسط» و«التوقف»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«المراجعة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يتأسس ميثاق أخلاقي للتفسير. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «شروط المفسر وأخلاقيات الشهادة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

النقد وإزالة الخلل

المفسر شاهد على النص لا مالك لمعناه، وتلزمه الأمانة والقسط والتواضع والتوثيق والتوقف. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«التوقف» و«المراجعة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«العلم» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يتأسس ميثاق أخلاقي للتفسير. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «شروط المفسر وأخلاقيات الشهادة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

البناء النظري

المفسر شاهد على النص لا مالك لمعناه، وتلزمه الأمانة والقسط والتواضع والتوثيق والتوقف. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«المراجعة» و«العلم»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الأمانة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يتأسس ميثاق أخلاقي للتفسير. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «شروط المفسر وأخلاقيات الشهادة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التطبيق المنهجي

المفسر شاهد على النص لا مالك لمعناه، وتلزمه الأمانة والقسط والتواضع والتوثيق والتوقف. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«العلم» و«الأمانة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«القسط» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يتأسس ميثاق أخلاقي للتفسير. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «شروط المفسر وأخلاقيات الشهادة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

القواعد والنتائج

المفسر شاهد على النص لا مالك لمعناه، وتلزمه الأمانة والقسط والتواضع والتوثيق والتوقف. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الأمانة» و«القسط»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«التوقف» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يتأسس ميثاق أخلاقي للتفسير. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «شروط المفسر وأخلاقيات الشهادة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المرجعية	ما النص الحاكم؟	آيات حاكمة
الوحدة	ما مستوى القراءة؟	تعبير/آية/مقطع/سورة
المصدر	ما الأداة ودرجتها؟	مصدر مرتب
الدلالة	ما الذي يثبته النظام؟	نتيجة معللة
الحد	ما الذي لا تثبته؟	قيد صريح
المراجعة	ما البدائل والاعتراضات؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب السابع عشر: الخوارزمية والمصفوفة والمدونة

يحتاج العلم إلى مدونة ومصفوفة وخوارزمية تحفظ مسار القرار وتمنع الانتقاء والتكرار.

تقوم فرضية الباب على أن التفسير البياني لا يضيف طبقةً زخرفيةً إلى التفاسير السابقة، بل يعيد بناء العملية التفسيرية من مرجعيتها ووحدتها ومصادرها إلى قرارها ومراجعتها.

سؤال الباب وفرضيتُه

يحتاج العلم إلى مدونة ومصفوفة وخوارزمية تحفظ مسار القرار وتمنع الانتقاء والتكرار. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«المدونة» و«المصفوفة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الخوارزمية» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يتحول المنهج إلى أداة قابلة للتشغيل. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «الخوارزمية والمصفوفة والمدونة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التحرير المفهومي

يحتاج العلم إلى مدونة ومصفوفة وخوارزمية تحفظ مسار القرار وتمنع الانتقاء والتكرار. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«المصفوفة» و«الخوارزمية»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الدرجة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يتحول المنهج إلى أداة قابلة للتشغيل. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «الخوارزمية والمصفوفة والمدونة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

المدونة القرآنية الحاكمة

يحتاج العلم إلى مدونة ومصفوفة وخوارزمية تحفظ مسار القرار وتمنع الانتقاء والتكرار. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الخوارزمية» و«الدرجة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الإصدار» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يتحول المنهج إلى أداة قابلة للتشغيل. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «الخوارزمية والمصفوفة والمدونة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

النقد وإزالة الخلل

يحتاج العلم إلى مدونة ومصفوفة وخوارزمية تحفظ مسار القرار وتمنع الانتقاء والتكرار. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الدرجة» و«الإصدار»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«المدونة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يتحول المنهج إلى أداة قابلة للتشغيل. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «الخوارزمية والمصفوفة والمدونة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

البناء النظري

يحتاج العلم إلى مدونة ومصفوفة وخوارزمية تحفظ مسار القرار وتمنع الانتقاء والتكرار. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الإصدار» و«المدونة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«المصفوفة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يتحول المنهج إلى أداة قابلة للتشغيل. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «الخوارزمية والمصفوفة والمدونة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التطبيق المنهجي

يحتاج العلم إلى مدونة ومصفوفة وخوارزمية تحفظ مسار القرار وتمنع الانتقاء والتكرار. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«المدونة» و«المصفوفة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الخوارزمية» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يتحول المنهج إلى أداة قابلة للتشغيل. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «الخوارزمية والمصفوفة والمدونة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

القواعد والنتائج

يحتاج العلم إلى مدونة ومصفوفة وخوارزمية تحفظ مسار القرار وتمنع الانتقاء والتكرار. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«المصفوفة» و«الخوارزمية»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الدرجة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يتحول المنهج إلى أداة قابلة للتشغيل. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «الخوارزمية والمصفوفة والمدونة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المرجعية	ما النص الحاكم؟	آيات حاكمة
الوحدة	ما مستوى القراءة؟	تعبير/آية/مقطع/سورة
المصدر	ما الأداة ودرجتها؟	مصدر مرتب
الدلالة	ما الذي يثبته النظام؟	نتيجة معللة
الحد	ما الذي لا تثبته؟	قيد صريح

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المراجعة	ما البدائل والاعتراضات؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الثامن عشر: حدود العلم وبرنامج الموسوعة

لا يدعي التفسير الإحاطة بمراد الله من كل وجه، ولا ينفي تعدد الدلالات المنضبطة، ويحتاج إلى برنامج موسوعي مرحلي.

تقوم فرضية الباب على أن التفسير البياني لا يضيف طبقةً زخرفيةً إلى التفاسير السابقة، بل يعيد بناء العملية التفسيرية من مرجعيتها ووحدتها ومصادرها إلى قرارها ومراجعتها.

سؤال الباب وفرضيتُه

لا يدعي التفسير الإحاطة بمراد الله من كلِ وجه، ولا ينفي تعدد الدلالات المنضبطة، ويحتاج إلى برنامج موسوعي مرحلي. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الحدود» و«التعدد»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الاعتراض» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يُختتم الكتاب بخطة بقية الموسوعة. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «حدود العلم وبرنامج الموسوعة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التحرير المفهومي

لا يدعي التفسير الإحاطة بمراد الله من كل وجه، ولا ينفي تعدد الدلالات المنضبطة، ويحتاج إلى برنامج موسوعي مرحلي. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«التعدد» و«الاعتراض»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«المؤسسة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يُختتم الكتاب بخطة بقية الموسوعة. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «حدود العلم وبرنامج الموسوعة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

المدونة القرآنية الحاكمة

لا يدعي التفسير الإحاطة بمراد الله من كل وجه، ولا ينفي تعدد الدلالات المنضبطة، ويحتاج إلى برنامج موسوعي مرحلي. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الاعتراض» و«المؤسسة»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«البرنامج» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يُختتم الكتاب بخطة بقية الموسوعة. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «حدود العلم وبرنامج الموسوعة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

النقد وإزالة الخلل

لا يدعي التفسير الإحاطة بمراد الله من كل وجه، ولا ينفي تعدد الدلالات المنضبطة، ويحتاج إلى برنامج موسوعي مرحلي. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«المؤسسة» و«البرنامج»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الحدود» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يُختتم الكتاب بخطة بقية الموسوعة. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «حدود العلم وبرنامج الموسوعة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

البناء النظري

لا يدعي التفسير الإحاطة بمراد الله من كل وجه، ولا ينفي تعدد الدلالات المنضبطة، ويحتاج إلى برنامج موسوعي مرحلي. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«البرنامج» و«الحدود»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«التعدد» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يُختتم الكتاب بخطة بقية الموسوعة. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «حدود العلم وبرنامج الموسوعة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

التطبيق المنهجي

لا يدعي التفسير الإحاطة بمراد الله من كل وجه، ولا ينفي تعدد الدلالات المنضبطة، ويحتاج إلى برنامج موسوعي مرحلي. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«الحدود» و«التعدد»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«الاعتراض» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يُختتم الكتاب بخطة بقية الموسوعة. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «حدود العلم وبرنامج الموسوعة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

القواعد والنتائج

لا يدعي التفسير الإحاطة بمراد الله من كل وجه، ولا ينفي تعدد الدلالات المنضبطة، ويحتاج إلى برنامج موسوعي مرحلي. ويقتضي هذا أن يُعرف موضع المسألة من نظام العلم، فلا تُحل مشكلة جزئية بأداة تُحدث خللاً أكبر في المرجعية أو وحدة القراءة.

يتصل هذا المحور بـ«التعدد» و«الاعتراض»، ويجب بيان الفرق بينهما قبل الجمع؛ فقد يكون أحدهما مصدراً والآخر أداةً، أو يكون أحدهما وصفاً للخطاب والآخر حكماً على الفهم.

تُبنى المدونة المتعلقة بـ«المؤسسة» من الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والخادمة والمقابلة والنتائج. ولا يُكتفى بآية واحدة إذا كان المفهوم موزعاً في القرآن أو مقيداً بنظائر ومقابلات.

يبدأ النقد بكشف الاختزال: اختزال القرآن في معجم، أو في رواية، أو في سبب نزول، أو في مذهب، أو في نظرية حديثة. ثم يُسأل ما البيانات التي حُذفت وما الانتقال الذي لم يُعلل وما الحد الذي جرى تجاوزه.

يقوم البناء النظري على الفصل بين النص وبياناته من جهة، وبين تفسير الباحث من جهة أخرى. فالنص ثابت في مصدره، أما جمع الشبكة وتصنيف الوظيفة وصياغة القاعدة فقرارات بشرية يجب توثيقها وإتاحتها للمراجعة.

في التطبيق، تُحرر الآية في سياقها القريب، ثم مقطعها، ثم بنية السورة، ثم نظائرها في القرآن، ثم شبكة المفهوم، ثم علاقتها بالمقاصد والسنن والمآل. ولا تُستخرج النتيجة قبل اكتمال الطبقات اللازمة للسؤال.

يُختتم الكتاب بخطة بقية الموسوعة. وتُصاغ النتيجة بلغة تحدد درجة الثقة وحدودها، وتذكر الاعتراضات والبدائل وما يحتاج إلى استكمال، ولا تُقدم الفرضية الراجحة بوصفها مراد الله القطعي من كل وجه.

في باب «حدود العلم وبرنامج الموسوعة» يعمل الميزان على منع طغيان أداة واحدة؛ فالعربية لا تستبد بالسياق، والرواية لا تستبد بالقرآن، والمقصد لا يستبد بالنص، والعقل لا يستبد بالوحي.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المرجعية	ما النص الحاكم؟	آيات حاكمة
الوحدة	ما مستوى القراءة؟	تعبير/آية/مقطع/سورة
المصدر	ما الأداة ودرجتها؟	مصدر مرتب
الدلالة	ما الذي يثبته النظام؟	نتيجة معللة
الحد	ما الذي لا تثبته؟	قيد صريح
المراجعة	ما البدائل والاعتراضات؟	إصدار قابل للتصحيح

المبادئ العشرون المؤسسة لعلم التفسير البياني

القرآن حاكم على تفسيره وعلى ما يُستعان به في تفسيره. ويترتب عليه قيد منهجي في المدونة والمصفوفة والتحرير النهائي.

السورة وحدة بيانية لا وعاء تجميع. ويترتب عليه قيد منهجي في المدونة والمصفوفة والتحرير النهائي.

الآية تُقرأ في مقطعها وسورتها والقرآن كله. ويترتب عليه قيد منهجي في المدونة والمصفوفة والتحرير النهائي.

اللفظ القرآني يُعرف باستعماله القرآني قبل المعجم الخارجي. ويترتب عليه قيد منهجي في المدونة والمصفوفة والتحرير النهائي.

الجذر لا يساوي معنى جميع مشتقاته. ويترتب عليه قيد منهجي في المدونة والمصفوفة والتحرير النهائي.

السياق طبقات لا مجاورة لفظية فقط. ويترتب عليه قيد منهجي في المدونة والمصفوفة والتحرير النهائي.

المفهوم شبكة علاقات لا تعريف معجمي منفرد. ويترتب عليه قيد منهجي في المدونة والمصفوفة والتحرير النهائي.

المحكم يرد إليه المتشابه داخل النظام. ويترتب عليه قيد منهجي في المدونة والمصفوفة والتحرير النهائي.

الرواية معينة بعد تحققها ولا تحكم القرآن. ويترتب عليه قيد منهجي في المدونة والمصفوفة والتحرير النهائي.

سبب النزول يبين الواقعة ولا يحصر الدلالة بلا دليل. ويترتب عليه قيد منهجي في المدونة والمصفوفة والتحرير النهائي.

القراءة المتواترة جزء من النص والقراءات الأخرى مادة بحث بحسب ثبوتها. ويترتب عليه قيد منهجي في المدونة والمصفوفة والتحرير النهائي.

البلاغة تخدم الدلالة ولا تستبد بالنظام. ويترتب عليه قيد منهجي في المدونة والمصفوفة والتحرير النهائي.

العقل يفهم ويزن ولا ينشئ وحياً موازياً. ويترتب عليه قيد منهجي في المدونة والمصفوفة والتحرير النهائي.

العلم التجريبي قرينة متغيرة لا تفسيراً نهائياً. ويترتب عليه قيد منهجي في المدونة والمصفوفة والتحرير النهائي.

المقاصد تستخرج من مجموع النصوص ولا تُفرض عليها. ويترتب عليه قيد منهجي في المدونة والمصفوفة والتحرير النهائي.

السنن تربط الخبر بالمسار والعاقبة. ويترتب عليه قيد منهجي في المدونة والمصفوفة والتحرير النهائي.

التفسير يختلف عن الاستنباط والتنزيل. ويترتب عليه قيد منهجي في المدونة والمصفوفة والتحرير النهائي.

كل نتيجة بشرية قابلة للمراجعة. ويترتب عليه قيد منهجي في المدونة والمصفوفة والتحرير النهائي.

التوقف عند نقص الدليل من العلم. ويترتب عليه قيد منهجي في المدونة والمصفوفة والتحرير النهائي.

القسط يحكم التعامل مع الموروث والمخالف والباحث نفسه. ويترتب عليه قيد منهجي في المدونة والمصفوفة والتحرير النهائي.

م	المبدأ
1	القرآن حاكم على تفسيره وعلى ما يُستعان به في تفسيره.
2	السورة وحدة بيانية لا وعاء تجميع.
3	الآية تُقرأ في مقطعها وسورتها والقرآن كله.
4	اللفظ القرآني يُعرف باستعماله القرآني قبل المعجم الخارجي.
5	الجذر لا يساوي معنى جميع مشتقاته.
6	السياق طبقات لا مجاورة لفظية فقط.
7	المفهوم شبكة علاقات لا تعريف معجمي منفرد.
8	المحكم يرد إليه المتشابه داخل النظام.
9	الرواية معينة بعد تحققها ولا تحكم القرآن.
10	سبب النزول يبين الواقعة ولا يحصر الدلالة بلا دليل.
11	القراءة المتواترة جزء من النص والقراءات الأخرى مادة بحث بحسب ثبوتها.
12	البلاغة تخدم الدلالة ولا تستبد بالنظام.
13	العقل يفهم ويزن ولا ينشئ وحياً موازياً.
14	العلم التجريبي قرينة متغيرة لا تفسيراً نهائياً.

م	المبدأ
15	المقاصد تستخرج من مجموع النصوص ولا تُفرض عليها.
16	السنن تربط الخبر بالمسار والعاقبة.
17	التفسير يختلف عن الاستنباط والتنزيل.
18	كل نتيجة بشرية قابلة للمراجعة.
19	التوقف عند نقص الدليل من العلم.
20	القسط يحكم التعامل مع الموروث والمخالف والباحث نفسه.

الخوارزمية الأولية للتفسير البياني

المرحلة	وظيفتها
تحديد السؤال	منع جمع أسئلة متعددة في نتيجة واحدة.
تثبيت النص	ضبط القراءة والرسم والموضع.
تحليل التعبير	الصيغة والتركيب والتعدية والنظم.
بناء السياق القريب	الجملة والمقطع والتحول الخطابي.
تحليل بنية السورة	المحاور والعقد والتدرج والخاتمة.
جمع النظائر	الألفاظ والآيات والمقابلات في القرآن.
بناء شبكة المفهوم	العقد والعلاقات والنتائج.
فحص المأثور	الثبوت والوظيفة وحدود الاستعمال.
إدخال التاريخ والعلم	قرائن لا مراجع حاكمة.

المرحلة	وظيفتها
استخراج القاعدة	صياغة معللة محدودة.
وزن المقصد والسنة	ربط الدلالة بالوظيفة والعاقبة.
صياغة التفسير	نتيجة ودرجة وحدود واعتراضات.
المراجعة	اختبار باحث آخر وإصدار جديد.

تحديد السؤال: منع جمع أسئلة متعددة في نتيجة واحدة. ولا ينتقل الباحث إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في المرحلة السابقة جوهرياً في السؤال، بل يثبت موضع التوقف والبيانات المطلوبة.

تثبيت النص: ضبط القراءة والرسم والموضع. ولا ينتقل الباحث إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في المرحلة السابقة جوهرياً في السؤال، بل يثبت موضع التوقف والبيانات المطلوبة.

تحليل التعبير: الصيغة والتركيب والتعدية والنظم. ولا ينتقل الباحث إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في المرحلة السابقة جوهرياً في السؤال، بل يثبت موضع التوقف والبيانات المطلوبة.

بناء السياق القريب: الجملة والمقطع والتحول الخطابي. ولا ينتقل الباحث إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في المرحلة السابقة جوهرياً في السؤال، بل يثبت موضع التوقف والبيانات المطلوبة.

تحليل بنية السورة: المحاور والعقد والتدرج والخاتمة. ولا ينتقل الباحث إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في المرحلة السابقة جوهرياً في السؤال، بل يثبت موضع التوقف والبيانات المطلوبة.

جمع النظائر: الألفاظ والآيات والمقابلات في القرآن. ولا ينتقل الباحث إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في المرحلة السابقة جوهرياً في السؤال، بل يثبت موضع التوقف والبيانات المطلوبة.

بناء شبكة المفهوم: العقد والعلاقات والنتائج. ولا ينتقل الباحث إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في المرحلة السابقة جوهرياً في السؤال، بل يثبت موضع التوقف والبيانات المطلوبة.

فحص المأثور: الثبوت والوظيفة وحدود الاستعمال. ولا ينتقل الباحث إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في المرحلة السابقة جوهرياً في السؤال، بل يثبت موضع التوقف والبيانات المطلوبة.

إدخال التاريخ والعلم: قرائن لا مراجع حاكمة. ولا ينتقل الباحث إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في المرحلة السابقة جوهرياً في السؤال، بل يثبت موضع التوقف والبيانات المطلوبة.

استخراج القاعدة: صياغة معللة محدودة. ولا ينتقل الباحث إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في المرحلة السابقة جوهرياً في السؤال، بل يثبت موضع التوقف والبيانات المطلوبة.

وزن المقصد والسنة: ربط الدلالة بالوظيفة والعاقبة. ولا ينتقل الباحث إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في المرحلة السابقة جوهرياً في السؤال، بل يثبت موضع التوقف والبيانات المطلوبة.

صياغة التفسير: نتيجة ودرجة وحدود واعتراضات. ولا ينتقل الباحث إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في المرحلة السابقة جوهرياً في السؤال، بل يثبت موضع التوقف والبيانات المطلوبة.

المراجعة: اختبار باحث آخر وإصدار جديد. ولا ينتقل الباحث إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في المرحلة السابقة جوهرياً في السؤال، بل يثبت موضع التوقف والبيانات المطلوبة.

المصفوفة الجامعة للكتاب الأول

الطبقة	المادة	السؤال الحاكم	المخرج
النص	القراءة واللفظ والتركيب	ما النص الذي نفسره؟	نص مضبوط
السياق	المقطع والسورة والقرآن	أين يعمل التعبير؟	وظيفة سياقية
الشبكة	النظائر والمقابلات	ما علاقات المفهوم؟	خريطة مفهومية
المأثور	الحديث والأثر والسبب	ما الذي يثبت ويعين؟	قرينة مرتبة
العربية	الصرف والنحو والبلاغة	ما الممكن اللساني؟	حد لغوي
العقل والعلم	التحليل والخبرة	ما الذي يفسر ولا يحكم؟	قرائن بشرية
الميزان	المحكم والقسط والمقصد	ما الراجح وحدوده؟	حكم تفسيري
المآل	السنة والعاقبة والتنزيل	ما أثر الفهم؟	قيد تطبيقي
المراجعة	الاعتراض والإصدار	كيف يُصحح؟	تاريخ علمي

علاقة الموسوعة بالمشروعات السابقة

المشروع	وظيفته في التفسير
منطق البيان	يوفر منطق الانتقال من التعبير إلى المفهوم والشبكة والميزان والحكم والمآل.
علم الأصول والفقه البياني	يضبط الانتقال من الدلالة التفسيرية إلى الحكم والاستنباط وتحقيق المناط.
علم الحديث والرجال البياني	يتحقق من الروايات وأسباب النزول والأقوال التفسيرية ويحدد حجيتها.
خزائن البيان	توفر المدونات الجذرية والصرفية والسياقية والشبكات المفهومية.
علم النفس والأنفس البياني	يخدم تفسير مفاهيم النفس والقلب والفؤاد والتزكية والسلوك.
علم السنن والأيام	يخدم تفسير التاريخ والعاقبة ومسارات الأمم.
علم التعارف	يخدم تفسير الاجتماع والشعوب والشهادة والعمران.
علم المعايش	يخدم تفسير الرزق والتمكين والابتلاء والقسط والعمران.

منطق البيان: يوفر منطق الانتقال من التعبير إلى المفهوم والشبكة والميزان والحكم والمآل. لكنه يدخل بوصفه علماً خادماً، ولا يفرض مصطلحاته على الآيات قبل اختبارها في المدونة القرآنية.

علم الأصول والفقه البياني: يضبط الانتقال من الدلالة التفسيرية إلى الحكم والاستنباط وتحقيق المناط. لكنه يدخل بوصفه علماً خادماً، ولا يفرض مصطلحاته على الآيات قبل اختبارها في المدونة القرآنية.

علم الحديث والرجال البياني: يتحقق من الروايات وأسباب النزول والأقوال التفسيرية ويحدد حجيتها. لكنه يدخل بوصفه علماً خادماً، ولا يفرض مصطلحاته على الآيات قبل اختبارها في المدونة القرآنية.

خزائن البيان: توفر المدونات الجذرية والصرفية والسياقية والشبكات المفهومية. لكنه يدخل بوصفه علماً خادماً، ولا يفرض مصطلحاته على الآيات قبل اختبارها في المدونة القرآنية.

علم النفس والأنفس البياني: يخدم تفسير مفاهيم النفس والقلب والفؤاد والتزكية والسلوك. لكنه يدخل بوصفه علماً خادماً، ولا يفرض مصطلحاته على الآيات قبل اختبارها في المدونة القرآنية.

علم السنن والأيام: يخدم تفسير التاريخ والعاقبة ومسارات الأمم. لكنه يدخل بوصفه علماً خادماً، ولا يفرض مصطلحاته على الآيات قبل اختبارها في المدونة القرآنية.

علم التعارف: يخدم تفسير الاجتماع والشعوب والشهادة والعمران. لكنه يدخل بوصفه علماً خادماً، ولا يفرض مصطلحاته على الآيات قبل اختبارها في المدونة القرآنية.

علم المعايش: يخدم تفسير الرزق والتمكين والابتلاء والقسط والعمران. لكنه يدخل بوصفه علماً خادماً، ولا يفرض مصطلحاته على الآيات قبل اختبارها في المدونة القرآنية.

ميثاق المفسر البياني

م	العهد
1	أبدأ بالقرآن ولا أستعمله لتزيين نتيجة سابقة.
2	أجمع النظائر والمقابلات قبل الجزم.
3	أميز النص من تفسيري للنص.
4	أوثق الرواية وأحدد وظيفتها.
5	لا أحصر الآية في سبب أو مصداق بلا دليل.
6	لا أحمّل الجذر جميع معاني مشتقاته.
7	لا أساوي بين المحتمل والراجح والقطعي.
8	أذكر الاعتراض الأقوى لا الأسهل.
9	أقف عند نقص العلم.
10	لا أحكم على البواطن.
11	أزن الموافق والمخالف بالقسط نفسه.

م	العهد
12	أفتح النتيجة للمراجعة والتصحيح.

أبدأ بالقرآن ولا أستعمله لتزيين نتيجة سابقة. ويظهر هذا العهد في لغة الكتاب وهوامشه ومصفوفاته، لا في مقدمة أخلاقية منفصلة.

أجمع النظائر والمقابلات قبل الجزم. ويظهر هذا العهد في لغة الكتاب وهوامشه ومصفوفاته، لا في مقدمة أخلاقية منفصلة.

أميز النص من تفسيري للنص. ويظهر هذا العهد في لغة الكتاب وهوامشه ومصفوفاته، لا في مقدمة أخلاقية منفصلة.

أوثق الرواية وأحدد وظيفتها. ويظهر هذا العهد في لغة الكتاب وهوامشه ومصفوفاته، لا في مقدمة أخلاقية منفصلة.

لا أحصر الآية في سبب أو مصداق بلا دليل. ويظهر هذا العهد في لغة الكتاب وهوامشه ومصفوفاته، لا في مقدمة أخلاقية منفصلة.

لا أحمّل الجذر جميع معاني مشتقاته. ويظهر هذا العهد في لغة الكتاب وهوامشه ومصفوفاته، لا في مقدمة أخلاقية منفصلة.

لا أساوي بين المحتمل والراجح والقطعي. ويظهر هذا العهد في لغة الكتاب وهوامشه ومصفوفاته، لا في مقدمة أخلاقية منفصلة.

أذكر الاعتراض الأقوى لا الأسهل. ويظهر هذا العهد في لغة الكتاب وهوامشه ومصفوفاته، لا في مقدمة أخلاقية منفصلة.

أقف عند نقص العلم. ويظهر هذا العهد في لغة الكتاب وهوامشه ومصفوفاته، لا في مقدمة أخلاقية منفصلة.

لا أحكم على البواطن. ويظهر هذا العهد في لغة الكتاب وهوامشه ومصفوفاته، لا في مقدمة أخلاقية منفصلة.

أزن الموافق والمخالف بالقسط نفسه. ويظهر هذا العهد في لغة الكتاب وهوامشه ومصفوفاته، لا في مقدمة أخلاقية منفصلة.

أفتح النتيجة للمراجعة والتصحيح. ويظهر هذا العهد في لغة الكتاب وهوامشه ومصفوفاته، لا في مقدمة أخلاقية منفصلة.

برنامج موسوعة الأصول النظرية للتفسير البياني

الكتاب	العنوان
الكتاب الأول	مدخل إلى علم التفسير البياني.
الكتاب الثاني	حاكمية القرآن على تفسير القرآن.
الكتاب الثالث	منطق البيان ومنهج التفسير.
الكتاب الرابع	نظرية البيان القرآني.
الكتاب الخامس	النظام المفهومي للقرآن.
الكتاب السادس	الشبكات البيانية للقرآن.
الكتاب السابع	مراتب الآيات ووظائفها.
الكتاب الثامن	نظرية السياق القرآني.
الكتاب التاسع	الوحدة الموضوعية.
الكتاب العاشر	الوحدة السُّورية.
الكتاب الحادي عشر	نظرية المصطلح القرآني.
الكتاب الثاني عشر	منهج المدونة القرآنية.
الكتاب الثالث عشر	القواعد البيانية للتفسير.
الكتاب الرابع عشر	السنن القرآنية في البيان.
الكتاب الخامس عشر	المحكم والمتشابه.
الكتاب السادس عشر	القراءات وأثرها في البيان.
الكتاب السابع عشر	أسباب النزول.
الكتاب الثامن عشر	النسخ في الميزان.
الكتاب التاسع عشر	التفسير بالمأثور.

الكتاب	العنوان
الكتاب العشرون	النظرية النهائية للتفسير البياني.

الخاتمة

ينتهي الكتاب إلى أن علم التفسير البياني ليس اتجاهاً بلاغياً داخل التفاسير، ولا استبدالاً لتفسير قديم بتفسير حديث، بل علم أصول يحدد كيف تُبنى الدلالة القرآنية وكيف تُراجع وكيف تنتقل إلى الحكم والتنزيل. وتبقى كل نتيجة فرعاً عن المدونة والشبكة والميزان لا عن شهرة المفسر أو سلطة المدرسة.

تتأسس حاكمية القرآن في هذا العلم على مستوى المرجع والمفهوم والميزان والمقصد والمآل. فلا يكتفى بإيراد آية لتأييد نتيجة، بل يُعاد بناء السؤال داخل نظام القرآن، وتُعرض الأدوات والروايات والتصورات على محكماته.

يحفظ العلم للموروث قيمته بوصفه تاريخاً واسعاً للفهم واللغة والرواية والاجتهاد، لكنه لا يمنحه عصمةً ولا يرده بالجملة. ويستفيد من العلوم الحديثة بوصفها أدوات وقرائن، لكنه لا يحمّل القرآن تغير نظرياتها.

تكون قوة التفسير في قدرته على بيان مسار النتيجة وحدودها، وفي إمكان باحث آخر أن يعيد جمع البيانات ويختبر الشبكة والقاعدة. ويكون التوقف أصدق من تفسير مكتمل الصورة ناقص الدليل.

وبهذا يصبح الكتاب الأول أساساً حاكماً لبقية الموسوعة، ويكون كل كتاب لاحق توسيعاً لطبقة من طبقاته أو تطبيقاً لخوارزميته، مع بقاء الأصل: القرآن يبين ويهدي ويزن، والمفسر يتعلم ويشهد ويراجع.

التعريف النهائي الجامع

علم التفسير البياني علم قرآني المرجعية، ولساني وسياقي وشبكي في التحليل، وأصولي في الانتقال إلى الحكم، وسنني ومقاصدي في فهم الوظيفة والعاقبة، ومؤسسي وحاسوبي في التوثيق والمراجعة؛ يحرر دلالة القرآن من داخل نظامه، ويستعين بالعربية والمأثور والتاريخ والعقل والعلم بمراتب معلنة، ويميز بين النص والتفسير والتأويل والاستنباط والتنزيل، وينتج نتائج معللة محدودة وقابلة للتحقق والتصحيح تحت موازين البيان والتبين والقسط.

الملحق النقدي الأول: موقع التفسير البياني بين مناهج التفسير

المنهج	إسهامه	خطره	إعادة البناء البيانية
التفسير اللغوي	يعين حدود الدلالة الممكنة من الصرف والنحو والمعجم والنظم.	قد يختزل القرآن في لسان العرب المنقول خارج نظامه.	يُدمج اللسان في الاستعمال القرآني والسياق والشبكة.
التفسير بالمأثور	يحفظ أقوالاً وروايات وسياقات مبكرة.	قد يساوي بين الرواية والبيان القرآني أو يهمل الثبوت والوظيفة.	تُحقق الرواية وتُحدد وظيفتها وتبقى تحت حاكمية القرآن.
التفسير الفقهي	يحرر الأحكام والاستنباط والخلاف.	قد يحصر الآية في مسألة فقهية أو مذهب.	يُفصل التفسير من الاستنباط وتُستعاد شبكة المفهوم.
التفسير الكلامي	يعالج العقائد والشبهات والنظم النظرية.	قد يسقط اصطلاح المدرسة على ألفاظ القرآن.	يبدأ بالمصطلح القرآني ومحكمات التوحيد والعدل.
التفسير الفلسفي	يبحث في الوجود والعقل والنفس.	قد يجعل النسق الفلسفي حاكماً على النص.	تُوزن المفاهيم الفلسفية ولا تُنقل إلى القرآن بلا مدونة.
التفسير الصوفي والإشاري	يكشف أبعاداً تربوية ووجدانية.	قد يفصل الإشارة عن الظاهر أو يجعل التجربة دليلاً.	تُقبل الإشارة المنضبطة التي لا تلغي البيان ولا تدعي النسبة.
التفسير الموضوعي	يجمع الآيات المتعلقة بموضوع.	قد يقتطعها من سورها أو يفرض عنواناً حديثاً.	تُستعاد الوحدة السُّورية ويُختبر الاسم في المصطلح القرآني.
التفسير العلمي	يربط الآيات بالكون والتجربة.	قد يربط النص بنظرية متغيرة أو يبحث عن	يُميز بين الهداية والآية الكونية والنموذج

المنهج	إسهامه	خطره	إعادة البناء البيانية
		سبق علمي.	العلمي المؤقت.
التفسير التاريخي	يعيد النص إلى بيئته وتكوينه.	قد يحصر القرآن في زمن النزول أو ينفي عمومه.	يُستعمل التاريخ في فهم المقام مع حفظ خطاب القرآن المستمر.
التفسير المقاصدي	يحرر الغايات والمصالح.	قد يجعل المقصد المفترض ناسخاً للنص.	يستخرج المقصد من الشبكة ويعمل في التنزيل بعد ثبوت الدلالة.

التفسير اللغوي

إسهامه: يعين حدود الدلالة الممكنة من الصرف والنحو والمعجم والنظم.

موضع الخلل المحتمل: قد يختزل القرآن في لسان العرب المنقول خارج نظامه.

إعادة البناء: يُدمج اللسان في الاستعمال القرآني والسياق والشبكة.

لا يحكم علم التفسير البياني على هذا المنهج حكماً إجمالياً، بل يفكك أدواته ونتائجه، ويحتفظ بما تثبته المدونة ويقيد ما يتجاوز السؤال أو المرجعية. وقد تكون النتيجة اللغوية صحيحةً ويكون الخطأ في تعميمها، أو تكون الرواية ثابتةً ويكون الخلل في جعلها حاكمةً على الآية.

يُسجل في المصفوفة مصدر النتيجة وطبقتها: هل هي بيان لفظي أم سياق تاريخي أم رأي فقهي أم احتمال فلسفي؟ ويمنع هذا أن تدخل الآراء في متن التفسير من غير تسمية أو أن تنسب إلى القرآن بوصفها مدلولاً مباشراً.

التفسير بالمأثور

إسهامه: يحفظ أقوالاً وروايات وسياقات مبكرة.

موضع الخلل المحتمل: قد يساوي بين الرواية والبيان القرآني أو يهمل الثبوت والوظيفة.

إعادة البناء: تُحقق الرواية وتُحدد وظيفتها وتبقى تحت حاكمية القرآن.

لا يحكم علم التفسير البياني على هذا المنهج حكماً إجمالياً، بل يفكك أدواته ونتائجه، ويحتفظ بما تثبته المدونة ويقيد ما يتجاوز السؤال أو المرجعية. وقد تكون النتيجة اللغوية صحيحةً ويكون الخطأ في تعميمها، أو تكون الرواية ثابتةً ويكون الخلل في جعلها حاكمةً على الآية.

يُسجل في المصفوفة مصدر النتيجة وطبقتها: هل هي بيان لفظي أم سياق تاريخي أم رأي فقهي أم احتمال فلسفي؟ ويمنع هذا أن تدخل الآراء في متن التفسير من غير تسمية أو أن تنسب إلى القرآن بوصفها مدلولاً مباشراً.

التفسير الفقهي

إسهامه: يحرر الأحكام والاستنباط والخلاف.

موضع الخلل المحتمل: قد يحصر الآية في مسألة فقهية أو مذهب.

إعادة البناء: يُفصل التفسير من الاستنباط وتُستعاد شبكة المفهوم.

لا يحكم علم التفسير البياني على هذا المنهج حكماً إجمالياً، بل يفكك أدواته ونتائجه، ويحتفظ بما تثبته المدونة ويقيد ما يتجاوز السؤال أو المرجعية. وقد تكون النتيجة اللغوية صحيحةً ويكون الخطأ في تعميمها، أو تكون الرواية ثابتةً ويكون الخلل في جعلها حاكمةً على الآية.

يُسجل في المصفوفة مصدر النتيجة وطبقتها: هل هي بيان لفظي أم سياق تاريخي أم رأي فقهي أم احتمال فلسفي؟ ويمنع هذا أن تدخل الآراء في متن التفسير من غير تسمية أو أن تنسب إلى القرآن بوصفها مدلولاً مباشراً.

التفسير الكلامي

إسهامه: يعالج العقائد والشبهات والنظم النظرية.

موضع الخلل المحتمل: قد يسقط اصطلاح المدرسة على ألفاظ القرآن.

إعادة البناء: يبدأ بالمصطلح القرآني ومحكمات التوحيد والعدل.

لا يحكم علم التفسير البياني على هذا المنهج حكماً إجمالياً، بل يفكك أدواته ونتائجه، ويحتفظ بما تثبته المدونة ويقيد ما يتجاوز السؤال أو المرجعية. وقد تكون النتيجة اللغوية صحيحةً ويكون الخطأ في تعميمها، أو تكون الرواية ثابتةً ويكون الخلل في جعلها حاكمةً على الآية.

يُسجل في المصفوفة مصدر النتيجة وطبقتها: هل هي بيان لفظي أم سياق تاريخي أم رأي فقهي أم احتمال فلسفي؟ ويمنع هذا أن تدخل الآراء في متن التفسير من غير تسمية أو أن تنسب إلى القرآن بوصفها مدلولاً مباشراً.

التفسير الفلسفي

إسهامه: يبحث في الوجود والعقل والنفس.

موضع الخلل المحتمل: قد يجعل النسق الفلسفي حاكماً على النص.

إعادة البناء: تُوزن المفاهيم الفلسفية ولا تُنقل إلى القرآن بلا مدونة.

لا يحكم علم التفسير البياني على هذا المنهج حكماً إجمالياً، بل يفكك أدواته ونتائجه، ويحتفظ بما ثبته المدونة ويقيد ما يتجاوز السؤال أو المرجعية. وقد تكون النتيجة اللغوية صحيحةً ويكون الخطأ في تعميمها، أو تكون الرواية ثابتةً ويكون الخلل في جعلها حاكمةً على الآية.

يُسجل في المصفوفة مصدر النتيجة وطبقتها: هل هي بيان لفظي أم سياق تاريخي أم رأي فقهي أم احتمال فلسفي؟ ويمنع هذا أن تدخل الآراء في متن التفسير من غير تسمية أو أن تنسب إلى القرآن بوصفها مدلولاً مباشراً.

التفسير الصوفي والإشاري

إسهامه: يكشف أبعاداً تربوية ووجدانية.

موضع الخلل المحتمل: قد يفصل الإشارة عن الظاهر أو يجعل التجربة دليلاً.

إعادة البناء: تُقبل الإشارة المنضبطة التي لا تلغي البيان ولا تدعي النسبة.

لا يحكم علم التفسير البياني على هذا المنهج حكماً إجمالياً، بل يفكك أدواته ونتائجه، ويحتفظ بما ثبته المدونة ويقيد ما يتجاوز السؤال أو المرجعية. وقد تكون النتيجة اللغوية صحيحةً ويكون الخطأ في تعميمها، أو تكون الرواية ثابتةً ويكون الخلل في جعلها حاكمةً على الآية.

يُسجل في المصفوفة مصدر النتيجة وطبقتها: هل هي بيان لفظي أم سياق تاريخي أم رأي فقهي أم احتمال فلسفي؟ ويمنع هذا أن تدخل الآراء في متن التفسير من غير تسمية أو أن تنسب إلى القرآن بوصفها مدلولاً مباشراً.

التفسير الموضوعي

إسهامه: يجمع الآيات المتعلقة بموضوع.

موضع الخلل المحتمل: قد يقتطعها من سورها أو يفرض عنواناً حديثاً.

إعادة البناء: تُستعاد الوحدة السُّورية ويُختبر الاسم في المصطلح القرآني.

لا يحكم علم التفسير البياني على هذا المنهج حكماً إجمالياً، بل يفكك أدواته ونتائجه، ويحتفظ بما تثبته المدونة ويقيد ما يتجاوز السؤال أو المرجعية. وقد تكون النتيجة اللغوية صحيحةً ويكون الخطأ في تعميمها، أو تكون الرواية ثابتةً ويكون الخلل في جعلها حاكمةً على الآية.

يُسجل في المصفوفة مصدر النتيجة وطبقتها: هل هي بيان لفظي أم سياق تاريخي أم رأي فقهي أم احتمال فلسفي؟ ويمنع هذا أن تدخل الآراء في متن التفسير من غير تسمية أو أن تنسب إلى القرآن بوصفها مدلولاً مباشراً.

التفسير العلمي

إسهامه: يربط الآيات بالكون والتجربة.

موضع الخلل المحتمل: قد يربط النص بنظرية متغيرة أو يبحث عن سبق علمي.

إعادة البناء: يُميز بين الهداية والآية الكونية والنموذج العلمي المؤقت.

لا يحكم علم التفسير البياني على هذا المنهج حكماً إجمالياً، بل يفكك أدواته ونتائجه، ويحتفظ بما تثبته المدونة ويقيد ما يتجاوز السؤال أو المرجعية. وقد تكون النتيجة اللغوية صحيحةً ويكون الخطأ في تعميمها، أو تكون الرواية ثابتةً ويكون الخلل في جعلها حاكمةً على الآية.

يُسجل في المصفوفة مصدر النتيجة وطبقتها: هل هي بيان لفظي أم سياق تاريخي أم رأي فقهي أم احتمال فلسفي؟ ويمنع هذا أن تدخل الآراء في متن التفسير من غير تسمية أو أن تنسب إلى القرآن بوصفها مدلولاً مباشراً.

التفسير التاريخي

إسهامه: يعيد النص إلى بيئته وتكوينه.

موضع الخلل المحتمل: قد يحصر القرآن في زمن النزول أو ينفي عمومه.

إعادة البناء: يُستعمل التاريخ في فهم المقام مع حفظ خطاب القرآن المستمر.

لا يحكم علم التفسير البياني على هذا المنهج حكماً إجمالياً، بل يفكك أدواته ونتائجه، ويحتفظ بما تثبته المدونة ويقيد ما يتجاوز السؤال أو المرجعية. وقد تكون النتيجة اللغوية صحيحةً ويكون الخطأ في تعميمها، أو تكون الرواية ثابتةً ويكون الخلل في جعلها حاكمةً على الآية.

يُسجل في المصفوفة مصدر النتيجة وطبقتها: هل هي بيان لفظي أم سياق تاريخي أم رأي فقهي أم احتمال فلسفي؟ ويمنع هذا أن تدخل الآراء في متن التفسير من غير تسمية أو أن تنسب إلى القرآن بوصفها مدلولاً مباشراً.

التفسير المقاصدي

إسهامه: يحرر الغايات والمصالح.

موضع الخلل المحتمل: قد يجعل المقصد المفترض ناسخاً للنص.

إعادة البناء: يستخرج المقصد من الشبكة ويعمل في التنزيل بعد ثبوت الدلالة.

لا يحكم علم التفسير البياني على هذا المنهج حكماً إجمالياً؛ بل يفكك أدواته ونتائجه، ويحتفظ بما تثبته المدونة ويقيد ما يتجاوز السؤال أو المرجعية. وقد تكون النتيجة اللغوية صحيحةً ويكون الخطأ في تعميمها، أو تكون الرواية ثابتةً ويكون الخلل في جعلها حاكمةً على الآية.

يُسجل في المصفوفة مصدر النتيجة وطبقتها: هل هي بيان لفظي أم سياق تاريخي أم رأي فقهي أم احتمال فلسفي؟ ويمنع هذا أن تدخل الآراء في متن التفسير من غير تسمية أو أن تنسب إلى القرآن بوصفها مدلولاً مباشراً.

الملحق النقدي الثاني: أخطاء تفسيرية نموذجية ومعالجتها

الخطأ	صورته	المعالجة
تفسير الجذر بدل اللفظ	جمع جميع معاني الجذر ثم حملها على الصيغة.	تحليل الصيغة والتركيب والتعدية والاستعمال القرآني.
الاقتصار على آية واحدة	إصدار قاعدة كلية من موضع منفرد.	جمع النظائر والمقيدات والمقابلات والنتائج.
حصر الآية في سبب النزول	تحويل الواقعة إلى حد نهائي للدلالة.	فصل سبب الصدور عن عموم الخطاب ووظيفته.
نقل تفسير الراوي إلى كلام النبي	دمج طبقات النص.	تحرير جهة كل عبارة ومصدرها.
فرض المصطلح الحديث	قراءة النفس أو الدولة أو الاقتصاد بمفاهيم جاهزة.	استخراج الاسم القرآني والشبكة قبل المقارنة.
الخلط بين الوصف والتشريع	تحويل حكاية واقع إلى أمر دائم.	تحديد وظيفة الآية وصيغ الطلب والسنن.
الخلط بين الخصوص والعموم	تعميم جواب أو واقعة.	تحرير المخاطب والسبب والقيود

الخطأ	صورته	المعالجة
		والنظائر.
التوفيق المتكلف	حماية رأي أو رواية بإلغاء ظاهر الآية.	إظهار التعارض وتحديد المرجح أو التوقف.
الانتقاء المذهبي	جمع المؤيدات وإخفاء المعارضات.	إلزام الباحث بمدونة شاملة وسجل اعتراض.
التفسير بالإعجاز العلمي	تحويل النظرية إلى مدلول قطعي.	استخدام العلم في التحقق والتمثيل بحدوده.
التوسع في الباطن	إنشاء دلالات لا يضبطها النص.	اشتراط الصلة اللسانية والسياقية وعدم الحصر.
إلغاء المآل	فهم الحكم بلا عاقبته ومقصده.	إدخال السنن والحقوق والعاقبة في التنزيل.

تفسير الجذر بدل اللفظ

صورته: جمع جميع معاني الجذر ثم حملها على الصيغة.

المعالجة البيانية: تحليل الصيغة والتركيب والتعدية والاستعمال القرآني.

تبدأ المعالجة بتحديد موضع الانتقال غير المعلل: من الجذر إلى المعنى، أو من الواقعة إلى العموم، أو من الرواية إلى القرآن، أو من الدلالة إلى الحكم. ثم تُعاد الطبقة المحذوفة ويُختبر أثرها في النتيجة.

لا يكفي كشف الخطأ؛ بل تُقدم صياغة بديلة محدودة، ويُذكر ما بقي من احتمال وما يحتاج إلى مادة إضافية. ويُحفظ الخطأ في سجل التدريب حتى لا يتكرر في الكتب السورية والموضوعية.

الاقتصار على آية واحدة

صورته: إصدار قاعدة كلية من موضع منفرد.

المعالجة البيانية: جمع النظائر والمقيدات والمقابلات والنتائج.

تبدأ المعالجة بتحديد موضع الانتقال غير المعلل: من الجذر إلى المعنى، أو من الواقعة إلى العموم، أو من الرواية إلى القرآن، أو من الدلالة إلى الحكم. ثم تُعاد الطبقة المحذوفة ويُختبر أثرها في النتيجة.

لا يكفي كشف الخطأ؛ بل تُقدم صياغة بديلة محدودة، ويُذكر ما بقي من احتمال وما يحتاج إلى مادة إضافية. ويُحفظ الخطأ في سجل التدريب حتى لا يتكرر في الكتب السُّورية والموضوعية.

حصر الآية في سبب النزول

صورته: تحويل الواقعة إلى حد نهائي للدلالة.

المعالجة البيانية: فصل سبب الصدور عن عموم الخطاب ووظيفته.

تبدأ المعالجة بتحديد موضع الانتقال غير المعلل: من الجذر إلى المعنى، أو من الواقعة إلى العموم، أو من الرواية إلى القرآن، أو من الدلالة إلى الحكم. ثم تُعاد الطبقة المحذوفة ويُختبر أثرها في النتيجة.

لا يكفي كشف الخطأ؛ بل تُقدم صياغة بديلة محدودة، ويُذكر ما بقي من احتمال وما يحتاج إلى مادة إضافية. ويُحفظ الخطأ في سجل التدريب حتى لا يتكرر في الكتب السُّورية والموضوعية.

نقل تفسير الراوي إلى كلام النبي

صورته: دمج طبقات النص.

المعالجة البيانية: تحرير جهة كل عبارة ومصدرها.

تبدأ المعالجة بتحديد موضع الانتقال غير المعلل: من الجذر إلى المعنى، أو من الواقعة إلى العموم، أو من الرواية إلى القرآن، أو من الدلالة إلى الحكم. ثم تُعاد الطبقة المحذوفة ويُختبر أثرها في النتيجة.

لا يكفي كشف الخطأ؛ بل تُقدم صياغة بديلة محدودة، ويُذكر ما بقي من احتمال وما يحتاج إلى مادة إضافية. ويُحفظ الخطأ في سجل التدريب حتى لا يتكرر في الكتب السُّورية والموضوعية.

فرض المصطلح الحديث

صورته: قراءة النفس أو الدولة أو الاقتصاد بمفاهيم جاهزة.

المعالجة البيانية: استخراج الاسم القرآني والشبكة قبل المقارنة.

تبدأ المعالجة بتحديد موضع الانتقال غير المعلل: من الجذر إلى المعنى، أو من الواقعة إلى العموم، أو من الرواية إلى القرآن، أو من الدلالة إلى الحكم. ثم تُعاد الطبقة المحذوفة ويُختبر أثرها في النتيجة.

لا يكفي كشف الخطأ؛ بل تُقدم صياغة بديلة محدودة، ويُذكر ما بقي من احتمال وما يحتاج إلى مادة إضافية. ويُحفظ الخطأ في سجل التدريب حتى لا يتكرر في الكتب السُّورية والموضوعية.

الخلط بين الوصف والتشريع

صورته: تحويل حكاية واقع إلى أمر دائم.

المعالجة البيانية: تحديد وظيفة الآية وصيغ الطلب والسنن.

تبدأ المعالجة بتحديد موضع الانتقال غير المعلل: من الجذر إلى المعنى، أو من الواقعة إلى العموم، أو من الرواية إلى القرآن، أو من الدلالة إلى الحكم. ثم تُعاد الطبقة المحذوفة ويُختبر أثرها في النتيجة.

لا يكفي كشف الخطأ؛ بل تُقدم صياغة بديلة محدودة، ويُذكر ما بقي من احتمال وما يحتاج إلى مادة إضافية. ويُحفظ الخطأ في سجل التدريب حتى لا يتكرر في الكتب السُّورية والموضوعية.

الخلط بين الخصوص والعموم

صورته: تعميم جواب أو واقعة.

المعالجة البيانية: تحرير المخاطب والسبب والقيود والنظائر.

تبدأ المعالجة بتحديد موضع الانتقال غير المعلل: من الجذر إلى المعنى، أو من الواقعة إلى العموم، أو من الرواية إلى القرآن، أو من الدلالة إلى الحكم. ثم تُعاد الطبقة المحذوفة ويُختبر أثرها في النتيجة.

لا يكفي كشف الخطأ؛ بل تُقدم صياغة بديلة محدودة، ويُذكر ما بقي من احتمال وما يحتاج إلى مادة إضافية. ويُحفظ الخطأ في سجل التدريب حتى لا يتكرر في الكتب السُّورية والموضوعية.

التوفيق المتكلف

صورته: حماية رأي أو رواية بإلغاء ظاهر الآية.

المعالجة البيانية: إظهار التعارض وتحديد المرجح أو التوقف.

تبدأ المعالجة بتحديد موضع الانتقال غير المعلل: من الجذر إلى المعنى، أو من الواقعة إلى العموم، أو من الرواية إلى القرآن، أو من الدلالة إلى الحكم. ثم تُعاد الطبقة المحذوفة ويُختبر أثرها في النتيجة.

لا يكفي كشف الخطأ؛ بل تُقدم صياغة بديلة محدودة، ويُذكر ما بقي من احتمال وما يحتاج إلى مادة إضافية. ويُحفظ الخطأ في سجل التدريب حتى لا يتكرر في الكتب السُّورية والموضوعية.

الانتقاء المذهبي

صورته: جمع المؤيدات وإخفاء المعارضات.

المعالجة البيانية: إلزام الباحث بمدونة شاملة وسجل اعتراض.

تبدأ المعالجة بتحديد موضع الانتقال غير المعلل: من الجذر إلى المعنى، أو من الواقعة إلى العموم، أو من الرواية إلى القرآن، أو من الدلالة إلى الحكم. ثم تُعاد الطبقة المحذوفة ويُختبر أثرها في النتيجة.

لا يكفي كشف الخطأ؛ بل تُقدم صياغة بديلة محدودة، ويُذكر ما بقي من احتمال وما يحتاج إلى مادة إضافية. ويُحفظ الخطأ في سجل التدريب حتى لا يتكرر في الكتب السُّورية والموضوعية.

التفسير بالإعجاز العلمي

صورته: تحويل النظرية إلى مدلول قطعي.

المعالجة البيانية: استخدام العلم في التحقق والتمثيل بحدوده.

تبدأ المعالجة بتحديد موضع الانتقال غير المعلل: من الجذر إلى المعنى، أو من الواقعة إلى العموم، أو من الرواية إلى القرآن، أو من الدلالة إلى الحكم. ثم تُعاد الطبقة المحذوفة ويُختبر أثرها في النتيجة.

لا يكفي كشف الخطأ؛ بل تُقدم صياغة بديلة محدودة، ويُذكر ما بقي من احتمال وما يحتاج إلى مادة إضافية. ويُحفظ الخطأ في سجل التدريب حتى لا يتكرر في الكتب السُّورية والموضوعية.

التوسع في الباطن

صورته: إنشاء دلالات لا يضبطها النص.

المعالجة البيانية: اشتراط الصلة اللسانية والسياقية وعدم الحصر.

تبدأ المعالجة بتحديد موضع الانتقال غير المعلل: من الجذر إلى المعنى، أو من الواقعة إلى العموم، أو من الرواية إلى القرآن، أو من الدلالة إلى الحكم. ثم تُعاد الطبقة المحذوفة ويُختبر أثرها في النتيجة.

لا يكفي كشف الخطأ؛ بل تُقدم صياغة بديلة محدودة، ويُذكر ما بقي من احتمال وما يحتاج إلى مادة إضافية. ويُحفظ الخطأ في سجل التدريب حتى لا يتكرر في الكتب السُّورية والموضوعية.

إلغاء المآل

صورته: فهم الحكم بلا عاقبته ومقصده.

المعالجة البيانية: إدخال السنن والحقوق والعاقبة في التنزيل.

تبدأ المعالجة بتحديد موضع الانتقال غير المعلل: من الجذر إلى المعنى، أو من الواقعة إلى العموم، أو من الرواية إلى القرآن، أو من الدلالة إلى الحكم. ثم تُعاد الطبقة المحذوفة ويُختبر أثرها في النتيجة.

لا يكفي كشف الخطأ؛ بل تُقدم صياغة بديلة محدودة، ويُذكر ما بقي من احتمال وما يحتاج إلى مادة إضافية. ويُحفظ الخطأ في سجل التدريب حتى لا يتكرر في الكتب السُّورية والموضوعية.

الملحق التطبيقي: نموذج أولي لبطاقة تفسير آية

الحقل	المحتوى المطلوب
السورة والآية	المرجع والنص والقراءة
التعبير محل البحث	اللفظ أو التركيب المحدد
السؤال	سؤال واحد قابل للفحص
السياق القريب	الجمل والآيات المحيطة
المقطع	حدوده ووظيفته
بنية السورة	المحور والعقدة والتحول
النظائر	الآيات والألفاظ المرتبطة
المقابلات	ما يحد المعنى أو ينفيه
التحليل اللساني	الصيغة والنحو والنظم
المأثور	الثبوت والوظيفة والحد
التاريخ	الواقعة والبيئة بقدر الحاجة
الشبكة المفهومية	العقد والعلاقات والنتائج
القاعدة	النتيجة المعللة
درجة الثقة	محكم/راجح/محتمل/متوقف
حدود التفسير	ما لا تثبته الآية
الاستنباط	ينقل إلى علم الأصول إن لزم
المآل	أثر الفهم والتنزيل
المراجعة	الاعتراضات والإصدار

تمنع البطاقة أن يبدأ الباحث بخلاصة جاهزة؛ إذ تفرض عليه تثبيت النص وتحديد السؤال وجمع السياق والنظائر قبل صياغة القاعدة. كما تكشف للقارئ أين انتهت بيانات القرآن وأين بدأ اجتهاد المفسر.

يجب ألا تمتلئ الحقول بالحشو؛ فقد يكون بعض السياق غير مؤثر في السؤال، لكن يُذكر سبب استبعاده. ويُميز بين الحقل الذي لم توجد له مادة والحقل الذي لم يُبحث بعد.

تتغير البطاقة بحسب نوع السؤال. ففي سؤال لفظي تتوسع العربية والنظائر، وفي سؤال تاريخي تتوسع الرواية والزمن، وفي سؤال حكمي ينتقل العمل إلى علم الأصول بعد اكتمال التفسير. ولا تتحول البطاقة إلى قالب جامد.

تُحفظ كل نسخة من البطاقة بإصدارها؛ فإذا تغيرت قراءة أو صححت رواية أو ظهرت علاقة جديدة، يُعاد تشغيل الطبقات المتأثرة ويُذكر سبب تغير الخلاصة.

الملحق المؤسسي: ضمانات جودة التفسير

الضمان	سؤال التدقيق
اكتمال المدونة	هل جُمعت النظائر والمقابلات الأساسية؟
صحة النص	هل ضُبطت القراءة والرسم والموضع؟
شفافية المصدر	هل نُسب كل قول إلى صاحبه؟
فصل الطبقات	هل مُيز التفسير من الاستنباط والتنزيل؟
اختبار البدائل	هل عُرض أقوى تفسير منافس؟
اتساق المصطلح	هل استُعملت الألفاظ وفق المعجم؟
القسط	هل طُبقت المعايير نفسها على الموافق والمخالف؟
حدود الثقة	هل تناسبت لغة النتيجة مع الدليل؟
قابلية التكرار	هل يمكن لباحث إعادة المسار؟
المراجعة	هل حُفظ الاعتراض والإصدار؟

اكتمال المدونة: هل جُمعت النظائر والمقابلات الأساسية؟ ولا يعتمد الفصل أو البطاقة إذا كان الخلل جوهرياً في المرجعية أو النص أو وحدة السؤال، بل يُعاد إلى مرحلة التحرير.

صحة النص: هل ضُبطت القراءة والرسم والموضع؟ ولا يعتمد الفصل أو البطاقة إذا كان الخلل جوهرياً في المرجعية أو النص أو وحدة السؤال، بل يُعاد إلى مرحلة التحرير.

شفافية المصدر: هل نُسب كل قول إلى صاحبه؟ ولا يعتمد الفصل أو البطاقة إذا كان الخلل جوهرياً في المرجعية أو النص أو وحدة السؤال، بل يُعاد إلى مرحلة التحرير.

فصل الطبقات: هل مُيز التفسير من الاستنباط والتنزيل؟ ولا يعتمد الفصل أو البطاقة إذا كان الخلل جوهرياً في المرجعية أو النص أو وحدة السؤال، بل يُعاد إلى مرحلة التحرير.

اختبار البدائل: هل عُرض أقوى تفسير منافس؟ ولا يعتمد الفصل أو البطاقة إذا كان الخلل جوهرياً في المرجعية أو النص أو وحدة السؤال، بل يُعاد إلى مرحلة التحرير.

اتساق المصطلح: هل استُعملت الألفاظ وفق المعجم؟ ولا يعتمد الفصل أو البطاقة إذا كان الخلل جوهرياً في المرجعية أو النص أو وحدة السؤال، بل يُعاد إلى مرحلة التحرير.

القسط: هل طُبقت المعايير نفسها على الموافق والمخالف؟ ولا يعتمد الفصل أو البطاقة إذا كان الخلل جوهرياً في المرجعية أو النص أو وحدة السؤال، بل يُعاد إلى مرحلة التحرير.

حدود الثقة: هل تناسبت لغة النتيجة مع الدليل؟ ولا يعتمد الفصل أو البطاقة إذا كان الخلل جوهرياً في المرجعية أو النص أو وحدة السؤال، بل يُعاد إلى مرحلة التحرير.

قابلية التكرار: هل يمكن لباحث إعادة المسار؟ ولا يعتمد الفصل أو البطاقة إذا كان الخلل جوهرياً في المرجعية أو النص أو وحدة السؤال، بل يُعاد إلى مرحلة التحرير.

المراجعة: هل حُفظ الاعتراض والإصدار؟ ولا يعتمد الفصل أو البطاقة إذا كان الخلل جوهرياً في المرجعية أو النص أو وحدة السؤال، بل يُعاد إلى مرحلة التحرير.

الخلاصة الاستدراكية

أثبتت المقارنة أن التفسير البياني لا يلغي مدارس التفسير، بل يعيد ترتيب أدواتها تحت مرجعية واحدة ويمنع أن تتحول جزئية صحيحة إلى تفسير كلي. فكل مدرسة تحفظ مادةً أو سؤالاً أو خبرة، غير أن القرآن وحده يحكم تركيب النتيجة النهائية.

وأثبت تحليل الأخطاء أن أكثر الخلل لا يقع في المعلومة المفردة، بل في الانتقال بين الطبقات: من اللغة إلى المقصد، ومن الرواية إلى الحكم، ومن التاريخ إلى الحصر، ومن العلم إلى القطع. ولذلك جعل الكتاب تعليل الانتقال جزءاً من التفسير نفسه.

وتبين أن البطاقة التفسيرية ليست مجرد أداة تنظيم، بل عقد علمي يلزم الباحث بإظهار بياناته وحدوده واعتراضاته. وعند تحويلها إلى مدونة حاسوبية تصبح أساساً للمقارنة والمراجعة والتعليم.

وبذلك يكتمل الكتاب الأول بوصفه دستوراً تأسيسياً للموسوعة: يعرّف العلم ويضبط مصادره ووحداته ومناهجه وحدوده وأخلاقه وخوارزميته، ثم يترك للكتب التالية تفصيل كل أصل واختباره على القرآن كله.

يجب أن يظل اسم العلم خادماً لموضوعه؛ فالتفسير البياني لا يعني الاقتصار على الصور البلاغية، بل الانتساب إلى البيان القرآني بوصفه نظاماً للتعليم والإيضاح والميزان. ومن ثم يكون وصف «البياني» حاكماً على المرجعية والمنهج والنتيجة معاً، لا زينةً اصطلاحيةً تضاف إلى تفسير تقليدي.

كما يجب أن يُفرّق بين موسوعة الأصول النظرية للتفسير البياني وبين موسوعة تفسير السور. فالأولى تؤسس القواعد والمفاهيم والأدوات التي تضبط العمل، أما الثانية فتختبر هذه الأصول في كل سورة وآية. ولا يجوز أن تُكتب التطبيقات قبل استقرار الأصول، كما لا يجوز أن تبقى الأصول بلا اختبار يراجع صلاحيتها.

وتحتاج المرحلة التالية إلى بناء مدونة قرآنية خاصة بكل أصل نظري: مدونة الحاكمية، ومدونة البيان، ومدونة السياق، ومدونة المحكم والمتشابه، ومدونة التفسير والتأويل، ومدونة العلم والقول بغير علم. وتُصنف الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ونتائج، ثم تُستخرج منها القواعد لا من التعريفات المسبقة.

ويُعتمد في الكتب التالية مبدأ التراكم المصحح؛ فلا يكرر الكتاب اللاحق ما سبق، بل يختبره ويقيده ويضيف ما لم يظهر. وإذا كشف التطبيق خللاً في تعريف الكتاب الأول، عُدّل التعريف في إصدار لاحق وحُفظ تاريخ التصحيح. وبهذا تبقى الموسوعة نظاماً حياً للعلم لا سلسلةً جامدة من المجلدات.

إن المقصد النهائي من هذا العلم ليس تكثير التفاسير، بل تقليل القول على القرآن بغير علم، وإعادة وصل التفسير بالبيان والتبين والقسط، وبناء قراءة يستطيع الباحث أن يبين طريقها كما يبين نتيجتها. وعندئذ يصير الاختلاف قابلاً للتحرير بدل أن يبقى صراعاً بين سلطات تفسيرية مغلقة.

ويُعتمد هذا الكتاب مرجعاً افتتاحياً لا نصاً مغلقاً؛ فكل كتاب تالٍ مطالب بأن يختبر تعريفاته وقواعده على مدونته الخاصة، وأن يبين مواضع الاتساق والتعديل. فإذا أثبت التطبيق أن مفهوماً يحتاج إلى تضييق أو توسيع، عُدّل في إصدار موثق، وبقيت النسخة السابقة محفوظةً في تاريخ العلم. وبهذا تتحد الأصول مع التطبيقات في دورة تصحيح مستمرة، ولا تتحول الموسوعة إلى تكرار للفرضيات الأولى أو إلى تراكم لا يراجع نفسه. ويظل المعيار أن يزداد البيان وضوحاً، وأن يقل

القول على القرآن بغير علم، وأن يصبح كل حكم أقرب إلى القسط وأبعد عن الهوى والاستبداد التفسيري.

وبهذا يستقر الكتاب الأول أساساً حاكماً لبقية الموسوعة، جامعاً بين المرجعية والمنهج والأداة والحد والمراجعة، وممهداً للتحرير التفصيلي في الكتب التالية.